

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة ٢

الجمعة، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سانتوس مارافير (إسبانيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥ .

بيانات استهلاكية

قبل بضعة أيام، تلقيت دعوة، بصفتي رئيس اللجنة الأولى، لتوجيه رسالة مسجلة إلى الاتحاد الياباني التابع لمنظمة المصابين باللقاحات من نوع A و H - نيهون هيدانكيو. ولن يتمكن أعضاؤه من الانضمام إلينا، على نحو المعتاد، بسبب القيود المفروضة جراء مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) مما يؤثر على مداولتنا هذا العام. وما فتئت أتساءل منذ بضعة أيام عن الرسالة التي يمكن أن أوجهها إلى الهيباكوشا - الناجين من الانفجارين النوويين اللذين وقعا في ٦ و ٩ آب/أغسطس ١٩٤٥ - وهي رسالة ليست نمطية وترقى إلى مستوى كرامتهم كضحايا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أرحب ترحيبا حارا بجميع الوفود في هذه الجلسة، بما فيها الوفود التي تتضمن إلينا بالبحث الشبكي من العواصم ومراكز العمل الأخرى للأمم المتحدة. وأرحب ترحيبا حارا بصفة خاصة بمعاللي السيد فولكان بوزكير، رئيس الجمعية العامة، الذي يحضر هنا اليوم ليرشدنا برؤيته للدورة الحالية للجمعية. ويسرنا للغاية حضوره بيننا هنا. كما أعرب عن تقديري وامتناني لحضور الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو.

إننا نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لمؤتمر سان فرانسيسكو الذي عقد في عام ١٩٤٥ - التفاوض على ميثاق الأمم المتحدة ابتداء من ٢٥ نيسان/أبريل، وتوقيعه في ٢٦ حزيران/يونيه، ودخوله حيز النفاذ في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر من ذلك العام. وفي المادة ١، التي تحدد مقاصد المنظمة الأربعة، يرسى الغرض الأول حتمية مطلقة فيما يتعلق بالعلاقات الدولية، وهذا هو السبب ذاته لوجود الأمم المتحدة،

وفقا للقرار الذي اتخذ في الجلسة التنظيمية التي عقدت يوم الثلاثاء، ٦ تشرين الأول/أكتوبر، ستبدأ اللجنة اليوم مناقشتها العامة بشأن جميع بنود جدول أعمال نزع السلاح والأمن الدولي المخصصة لها - البنود من ٩٤ إلى ١١٠. وقبل أن نمضي قدما، أود أن أدلي ببيان موجز بصفتي رئيس اللجنة الأولى في هذه الدورة.

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص الأصلي. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



ومنذ ذلك الحين، حاولت اللجنة الأولى الوفاء بتلك الولاية من خلال الجمع بين نظريتين استراتيجيتين - متناقضتين أحياناً، ومتكاملتين أحياناً - هما: الردع، من جهة؛ وتقييد الترسانات وتدميرها، من جهة أخرى. ويخضع النظامان للقانون الدولي المنبثق عن الاتفاقات الطوعية بين الدول ذات السيادة. وسيكون من الخطأ تصور أن هذين النهجين الاستراتيجيين كان منشأهما في اللجنة الأولى. إذ يعود تاريخهما، من بين مصادر تاريخية أخرى، إلى النزاع بين وفدي أثينا وميلوس الذي ربطه ثوسيديديس في كتابه تاريخ حرب البيلوبونيز. ولكننا قطعنا شوطاً طويلاً من تحقيق أوجه نجاح جزئي، وفي المقام الأول، شوطاً طويلاً من حالات فشل - من اتفاق ستراسبورغ لعام ١٦٧٥ إلى مؤتمر نزع السلاح الحالي الذي أنشئ في عام ١٩٧٩، عن طريق المؤتمر العالمي لنزع السلاح لعصبة الأمم التي كانت موجودة في الفترة من عام ١٩٣٢ إلى عام ١٩٣٤. واليوم، على نحو ما ذكرنا الأمين العام أنطونيو غوتيريش قبل بضعة أيام، فإننا نواجه انهيار عدد كبير من الاتفاقات المتعلقة بالأسلحة النووية والكيميائية التي تم التوصل إليها منذ الثمانينات. ونواجه سباقاً جديداً للتسلح، في خضم جائحة شديدة وأزمة اقتصادية لم يسبق لهما مثيل، مما أدى إلى تأجيل التورات الجيوسياسية المتراكمة منذ نهاية القرن العشرين.

إن مهمتنا لن تكون سهلة. فجائحة كوفيد-١٩ تمثل تحدياً كبيراً، على الرغم من أننا أظهرنا أننا قادرون على الاتفاق على أساليب عمل مثل تلك المعتمدة في اجتماعنا الأول (انظر A/C.1/75/PV.1). وسيلزم توخي الحذر عند إجراء مناقشاتنا حتى نتأكد من توحيد مجموعة القرارات القائمة. كما يجب علينا أن نحلل متفانين خلال هذه الأوقات العصيبة وأن نحاول إيجاد سبيل للمضي قدماً - مهما كان تدريجياً - لتحقيق ولايتنا المتمثلة في التوصل إلى نزع سلاح عام وكامل خاضع لرقابة دولية فعالة.

وإذ أذكر بالجزء الأول من بياني، أود أن أطلب من الأعضاء النظر في الرسالة التي علينا توجيهها إلى جميع ضحايا الأسلحة النووية - بل وجميع الأسلحة - والناجين منها. ويحدوني الأمل في أن يكون

”حفظ السلم والأمن الدولي، وتحقيقاً لهذه الغاية: تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، وتتدرّج بالوسائل السلمية، وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها“.

وفي ١٦ حزيران/يونيه ١٩٤٥، أجريت أول تجربة نووية - تجربة ترينيتي - في صحراء نيو مكسيكو. وسجل التاريخان ٦ و ٩ آب/أغسطس ١٩٤٥ ذكرى أول استخدام للأسلحة النووية، التي نعرف جميعاً آثارها والتي تعادل اليوم تأثير سلاح نووي تكتيكي من حيث القدرة التكنولوجية الحالية. إن تسلسل الأحداث من نيسان/أبريل إلى آب/أغسطس ١٩٤٥ يجعل من الصعب نوعاً ما عدم الربط بين الميثاق، وهو وثيقة نقدرها جميعاً، وصورة سحابة الفطر النووي وكل آثارها على الأرض.

وكان الهدف من دخول الميثاق حيز النفاذ بعد شهرين ونصف الشهر إيداناً ببداية حقبة جديدة للبشرية لكي تترك ماضيها وراءها - نحن الشعوب.

وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٤٦، أنشأ القرار الأول للجمعية العامة (القرار ١ (أولاً))، الذي اعتمد بناء على توصية اللجنة الأولى، لجنة لمعالجة المشاكل التي يثيرها الاستخدام العسكري للطاقة الذرية. وفي الفقرة الثانية من ديباجة القرار ١٣٧٨ (د-١٤)، أعربت الجمعية العامة في دورتها الرابعة عشرة عن عزمها على السعي إلى ”وضع حد نهائي أبدي لسباق التسلح الذي يلقي عبئاً ثقيلاً على كاهل البشرية، واستخدام الموارد التي تطلق على هذه الصورة لمنفعة البشرية“. وفي الفقرة السادسة من الديباجة، يرى القرار أيضاً أن ”مسألة نزع السلاح العام الكامل أهم مسألة تواجه العالم اليوم“. وأخيراً، يعرب القرار في الفقرة ٣ عن أمل الجمعية في ”وضع التدابير التفصيلية المؤدية إلى هدف نزع السلاح العام الكامل الخاضع لرقابة دولية فعالة، وفي الاتفاق عليها في أسرع وقت ممكن“.

وعلى نحو ما يوضح الإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة (القرار ١/٧٥)، فإن الركائز الثلاث للأمم المتحدة - السلام والأمن، والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان - هي على نفس القدر من الأهمية والترابط والتعاضد. ولا يمكن لأحدها أن يحرز تقدماً بدون الآخرين. فتعزيز السلم والأمن، سواء عن طريق نزع السلاح أو غيره من الوسائل، سيسهم في تحقيق مكاسب في مجال التنمية المستدامة، على النحو المعترف به في المادة ٢٦ من ميثاق الأمم المتحدة. وبما أن القضايا الأمنية تؤثر بشكل غير متناسب على الفئات الأكثر ضعفاً، فإن معالجتها يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي هائل على حياتهم.

وانعدام الأمن يعوق إحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من التعليم والمساواة بين الجنسين إلى سيادة القانون. فالذهاب إلى المدرسة أو إنشاء مشروع تجاري أو القضاء على الفقر يصبح أكثر صعوبة خلال النزاع، بينما يزداد خطر نشوب النزاع بنفس الشكل جراء الافتقار إلى التعليم والفقر وانتهاكات حقوق الإنسان. وسيطلب منا التنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إحراز تقدم في مسائل السلام والأمن.

إن الأسلحة النووية هي أشد الأسلحة تدميراً في الترسانة البشرية. فقد خرجت المنظمة من برائتها قبل ٧٥ عاماً، ولا يمكن تصور استخدامها اليوم. فالعواقب ستكون مدمرة للبشرية والكوكب. وقد شعرت بالتفاؤل إزاء المشاركة الرفيعة المستوى للدول الأعضاء في الاجتماع الذي عقد الأسبوع الماضي في ٢ تشرين الأول/أكتوبر للاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية والترويج له. وأثني على جهود مجموعة أصدقاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لإصدارهم رسالة مسجلة بالفيديو تدعو جميع الدول الأعضاء إلى التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتصديق عليها، وأؤيد تلك الدعوة.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ركيزة أساسية من ركائز السلم والأمن الدوليين، وهي في صميم نظام نزع السلاح النووي وعدم

عملنا في حد ذاته بمثابة استجابة، عندما ننهي جلسات هذه الدورة للجنة الأولى، وأن نستردد بالحتمية القاطعة للمادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة. أدعو الآن معالي السيد فولكان بوزكير، رئيس الجمعية العامة، لمخاطبة اللجنة.

السيد بوزكير (رئيس الجمعية العامة) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أحاطب أعضاء اللجنة الأولى اليوم. وأود أن أهنئ الرئيس، سعادة السيد أغوستين سانتوس مارافير، الممثل الدائم لإسبانيا لدى الأمم المتحدة، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم. وأتمنى لهم كل النجاح في هذه الدورة.

أود أن أكرر هنا ما قلته عندما خاطبت اللجنة الثالثة. أعتقد أنه عندما يتعلق الأمر بالجمعية العامة، فإن اللجان الرئيسية تشبه المصانع التي لها مختبرات وخطوط إنتاج. وأياً كان ما ستحققه اللجنة الأولى، فإنه سيكون دعامة لعمل الجمعية العامة. ومن هذا المنظور، أطلع إلى العمل القيم والمثمر الذي تضطلع به اللجنة والنتائج التي ستقدمها إلى الجمعية العامة.

ومع دخولنا السنة الخامسة والسبعين من عمر الأمم المتحدة، ألاحظ أن اللجنة الأولى تنظر في ولايتها الأساسية - وهي كفالة السلم والأمن - ولا يمكن المبالغة في تأكيد أهمية عمل اللجنة. فقد أصبح أكثر تعقيداً في الآونة الأخيرة، مع وجود تهديدات أمنية جديدة في الفضاء الإلكتروني والعديد من الجهات الفاعلة من غير الدول المشاركة في النزاعات.

ومما لا شك فيه أن الدورة الخامسة والسبعين ستتأثر بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، لأسباب ليس أقلها القيود المفروضة على عقد الاجتماعات بالحضور الشخصي. وعلى نحو ما نعلم جميعاً، لا يمكن اعتبار فائدة الدبلوماسية المباشرة أمراً مسلماً به. وأتقدم بالتهنئة إلى المكتب على ما تحلى به من روح عملية عند الشروع في نموذج عمل مختلط يتضمن عقد اجتماعات بالحضور الشخصي، بما في ذلك هذا الاجتماع.

إطلاق النار على الصعيد العالمي، كما شددوا على العواقب المروعة للنزاعات.

وتمر اللجنة بفترة من أهم الفترات الحاسمة في بناء واستدامة المبادئ القائمة للتعاون والاتفاقات بشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة، ولكن في خضم هذه الأوقات العصبية يجب أن تبدي اللجنة عزمها على التغلب على انعدام الثقة. ولا يسعنا أن نسمح بانتهاء ما بنيناه بشق الأنفس على مدى ٧٥ عاما الماضية.

ولذلك أشجع الأعضاء على بناء الثقة فيما بينهم، وزيادة الثقة فيما بين دولهم، والسعي إلى التوصل لحلول توفيقية مستدامة لتعزيز الأمن العالمي من أجلنا جميعا.

وأشكر الأعضاء على دعوتهم لي لحضور هذه الجلسة وأتمنى لهم كل التوفيق في مساعيهم المهمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس الجمعية العامة جزيل الشكر على بيانه الثاقب. وأفهم أنه مضطر للمغادرة في هذا الوقت بسبب ارتباط آخر. وأشكره مرة أخرى على انضمامه إلينا اليوم، ونتطلع إلى التعاون تعاوناً وثيقاً معه في المستقبل.

ويسرني الآن أن أدعو السيدة إيزومي ناكاميتسو، وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إلى الإدلاء ببيان.

السيدة ناكاميتسو (الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح) (تكلمت بالإنكليزية): أعرب عن امتناني لهذه الفرصة لمخاطبة اللجنة الأولى، التي تجتمع خلال دورة لا مثيل لها، وهي تبدأ مداولاتها. وأود أن أتقدم بتهنئتي الشخصية وتقديري لكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة أعمال اللجنة. كما أعرب عن تقديري لأعضاء المكتب الآخرين. وأود أيضاً أن أعرب عن امتناني للرئيس السابق من دولة بوليفيا المتعددة القوميات لتوجيهه أعمال اللجنة في دورتها الرابعة والسبعين، وكذلك لأعضاء مكتب تلك الدورة.

لإعادة صياغة ما ذكره الأمين العام في كلمته عند افتتاح المناقشة العامة الشهر الماضي (انظر A/75/PV.4)، فإننا بحاجة إلى

الانتشار. أما مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، الذي تأجل بسبب الجائحة، فله أهمية حاسمة في إتاحة الفرصة للدول الأعضاء لإعادة الالتزام بالجهود الرامية إلى عدم الانتشار ونزع السلاح النووي والاستخدامات السلمية للطاقة النووية ورصد تنفيذ الاتفاقات التي تبرمها الدول الأعضاء.

وأطلع إلى تغيير موعد مؤتمر الاستعراض بحيث ينعقد قبل نيسان/أبريل ٢٠٢١، فمن المهم ألا تؤدي الجائحة إلى تعطيل الجهود الرامية إلى صون السلم والأمن الدوليين من دون وجود الأسلحة النووية أو استخدامها. كما أرحب بإنشاء الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، وكذلك بالعمل الجاري الذي يضطلع به فريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني.

وفي حين لم يتمكن أي من الفريقين من عقد جلساته بالحضور الشخصي بسبب الجائحة، يسرني أن رئيسي الفريقين قد يسرا إجراء حوار مستمر من خلال المساهمات المكتوبة والاجتماعات غير الرسمية عبر الإنترنت. ويشكل هذا الحوار جزءاً هاماً من جهودنا الرامية إلى كفاءة نجاح الفريقين في تنفيذ ولايتيهما.

وأطلع أيضاً إلى تحقيق نتيجة إيجابية بعد استعراض الدول الأعضاء للاجتماع السابع للدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

وخلال المناقشة العامة، أشار العديد من القادة إلى النزاعات الإقليمية والدولية باعتبارها عقبات تحول دون إحراز التقدم في مجال التنمية وحقوق الإنسان. ويشكل التصدي للتهديدات الأساسية التي يواجهها السلم والأمن الإقليميان والعالميان ضرورة حتمية لا يمكن تجنبها لتعزيز نزع السلاح العام والكامل. ومن الواضح أن هذه مسألة حيوية بالنسبة لنا جميعاً. وقد أيد القادة دعوة الأمين العام إلى وقف

وفي هذا السياق، أهنيء الدول التي تؤدي تصديقاتها إلى تمهيد الطريق لدخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ، ومنظمات المجتمع المدني التي لا تزال تُسهم بتفانيها إسهاماً هاماً. وستدخل المعاهدة حيز النفاذ قريباً، ومكتب شؤون نزع السلاح مستعد لدعم الأعمال التحضيرية للاجتماع الأول للدول الأطراف.

وبالمثل، أرحب بالحوار الجاري بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. ويحدوني الأمل في أن يخلص الجانبان إلى تمديد لمعاهدة ستارت الجديدة من أجل أمنهما وأمننا جميعاً.

إن تأجيل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة أتاح وقتاً إضافياً للدول الأطراف لوضع الأساس لعقد مؤتمر ناجح يساعد على عكس الاتجاهات الحالية. وينبغي لمؤتمر الاستعراض أن يعزز تنفيذ جميع الأركان الثلاثة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك من خلال تنفيذ الالتزامات المتفق عليها سابقاً. ولا تزال المعاهدة تشكل حصناً ضد انتشار الأسلحة النووية، والوسيلة الرئيسية لإزالتها. وينبغي أن يشكل استمرار حيويتها أولوية لجميع الدول.

وتشكل القاعدة ضد إجراء التجارب النووية أحد أعظم إنجازات الحرب الباردة. إلا أن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ هو أحد أهم الأعمال غير المنجزة في مجال نزع السلاح النووي. ويشكل عنصر الحظر الملزم قانوناً على جميع التجارب النووية جزءاً لا يتجزأ من تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وينبغي لجميع الدول أن تعمل على كفالة دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر، وألا تتخذ أي إجراءات من شأنها تقويض القاعدة العالمية المناهضة لإجراء التجارب النووية.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، ووفقاً للمقرر ٧٣/٥٤٦، عقد الأمين العام الدورة الأولى للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وأهنيء الدول المشاركة على تحقيق نتائج ناجحة، بما في ذلك اعتماد إعلان سياسي (A/CONF.236/6، المرفق).

زيادة التعاون الدولي، وتعزيز المؤسسات المتعددة الأطراف، وتحسين الحوكمة العالمية بغية التغلب على تحديات اليوم. وفي المناسبة الرفيعة المستوى التي عقدت في ٢١ أيلول/سبتمبر للاحتفال بالذكرى الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، اعتمدت الدول الأعضاء الإعلان التطلعي المتعلق بالاحتفال بالذكرى الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة (القرار ٧٥/١)، الذي يجسد موضوع الجمعية العامة في دورة هذا العام - "المستقبل الذي نصبو إليه، الأمم المتحدة التي ننشدها: إعادة تأكيد التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف".

وفي الإعلان، أعلنت الدول الأعضاء التزامها بالتمسك بالاتفاقيات الدولية لتحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح وهيكلها. ويكتسي عمل الأعضاء في اللجنة الأولى أهمية أكثر من أي وقت مضى. وعلى الرغم من أننا قد نشعر بالإحباط إزاء القيود المفروضة على الطرائق التي نقوم بموجبها بعملنا هذا العام، فمن الضروري أن نعمل بجد، مع التحلي بعزم متجدد ومضاعف على تحقيق النجاح.

وحتى خلال الجائحة العالمية، بدأت الشواغل المتعلقة بالخطر المتزايد لاستخدام الأسلحة النووية تتغلغل إلى ما وراء جدران محافل مثل هذه. ويشعر العالم بالجزع عن حق إزاء العداء المتزايد بين الدول المسلحة نووياً، وعودة مفهوم الحرب النووية، والسباق لتحسين الأسلحة النووية، وعدم وجود حواجز عند التقاطع بين الأسلحة النووية ومجالات مثل الفضاء الإلكتروني والفضاء الخارجي.

ويلزم على وجه الاستعجال اتخاذ تدابير للحد من المخاطر بحيث تقلل من احتمالات الاستخدام المتعمد أو العرضي للأسلحة النووية أو استخدامها نتيجة لسوء التقدير. ولكن على الرغم من أهمية الحد من المخاطر، أود أن أؤكد من جديد أن السبيل الوحيد للقضاء على المخاطر النووية هو القضاء على الأسلحة النووية. والفكرة التي مفادها أن الوقت غير مؤات لاتخاذ خطوات عملية نحو نزع السلاح النووي هي فكرة منافية للحس السليم. فأوقات الاضطراب هي تلك الأوقات التي تشتد فيها الحاجة إلى قوى لتحقيق الاستقرار في تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

وتدور المعارك في معظمها في مناطق حضرية. ويتأثر بذلك أكثر من ٥٠ مليون شخص في الوقت الراهن. وبالنسبة لضحايا هذا النوع من الحروب، الذين يعانون بالفعل من الإصابات والإعاقة والتشرد وانعدام الأمن، فإن التهديد الذي تشكله الجائحة أكبر من أن يتحملوه. فاستخدام الأسلحة المتفجرة الثقيلة يلحق أضراراً بالهيكل الأساسية اللازمة لتشغيل نظم الرعاية الصحية، مثل المستشفيات وغيرها من المرافق الطبية، فضلاً عن خطوط الإمداد بالطاقة والمياه وشبكات الصرف الصحي، ويدمرها.

وأرحب بالجهود الجارية التي تقودها أيرلندا لوضع إعلان سياسي يتناول العواقب الإنسانية لاستخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان من خلال عملية تشاورية شاملة للجميع. وأشجع جميع الحكومات على دعم ذلك الجهد والالتزام بتجنب استخدام الأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة النطاق في المناطق المأهولة بالسكان. وثمة حاجة ماسة إلى هذا الالتزام في وقت جائحة كوفيد-١٩ أكثر من أي وقت مضى.

يصادف عام ٢٠٢٠ السنة المستهدفة لمبادرة الاتحاد الأفريقي الرائدة "إسكات البنادق". ولتعزيز هذه المبادرة، قدم مكتب شؤون نزع السلاح، بالاشتراك مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، الدعم لسبعة بلدان في تنفيذ مبادرة الاتحاد الأفريقي الطوعية لتسليم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في هذا العام.

ويتيح اجتماع الدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والذي تم تأجيل دورته السابعة إلى العام المقبل، فرصة هامة للدول للتباحث بصورة بناء بشأن توصيات الأمين العام المتعلقة بهذا الموضوع، وبالتحديد من خلال النظر في التركيز على تحديد أهداف وطنية ومعالجة التطورات التكنولوجية الحديثة.

نحتفل غدا بالذكرى السنوية الأربعين لاعتماد اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة، والتي لا تزال أداة هامة لوضع قواعد ومعايير جديدة للتصدي للتحديات الناشئة وتعزيز حماية المدنيين.

وفي حين تم تأجيل الدورة الثانية للمؤتمر، نظم مكتب شؤون نزع السلاح حلقة عمل غير رسمية بشأن الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من المناطق القائمة الخالية من الأسلحة النووية في تموز/يوليه، ويعتزم عقد حلقة عمل غير رسمية ثانية قبل نهاية العام.

وفيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل الأخرى، أدين بشدة أي استخدام للمواد الكيميائية السامة كأسلحة من قبل أي كان وفي أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف. وتبعث النتائج التي توصل إليها التقرير الأول لفريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على القلق العميق. إن استخدام الأسلحة الكيميائية دون عقاب ودون مساءلة يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين وخطراً على الجميع. ولا بد من محاسبة كل من يستخدم الأسلحة الكيميائية. ويجب أن نعمل معاً للحيلولة دون استمرار تآكل القاعدة المناهضة للأسلحة الكيميائية.

أدت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) إلى زيادة الوعي بتأثير الأمراض والحاجة الملحة إلى تحسين الأمن الصحي العالمي. وينبغي أن يركز جزء من هذا الجهد على تناول إمكانية الاستخدام المتعمد للأمراض كسلاح. وفي حين يُنظر عالمياً إلى شن هجوم بالأسلحة البيولوجية أو الإرهاب البيولوجي على أنه أمر بغيبض، فإنه يمكن أن يسبب حالات وفاة واضطرابات على نطاق واسع. ولذلك، أدعو الدول الأعضاء إلى إعطاء القدر المناسب من الأولوية للمؤتمر الاستعراضي التاسع للأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية في العام المقبل والعمل معاً لتعزيز الاتفاقية حتى تتمكن من مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية بقوة.

وقد قتل أكثر من ٢٠ ٠٠٠ شخص في النزاعات المسلحة منذ أن دعا مجلس الأمن إلى وقف الأعمال العدائية على الصعيد العالمي في القرار ٢٥٣٢ (٢٠٢٠). وبدلاً من ذلك، يدفع العنف المستمر الملايين من الناس إلى حافة النزاع ويعوق مكافحة تفشي الجائحة. وعلى الرغم من خطابات الدعم القوية من العديد من الدول، بما في ذلك أطراف النزاعات، من الواضح أن هذه الكلمات لم توضع بعد موضع التنفيذ الكامل.

وأشجع جميع الدول الأعضاء على إدراج نهج يراعي الفوارق بين الجنسين في أعمال اللجنة الأولى. ويؤسفني عجز مؤتمر نزع السلاح عن الاتفاق على جعل نظامه الداخلي محايدا جنسانيا - وهو إجراء واضح نسبيا وقد طال انتظاره. ومكتبي على استعداد لمساعدة الدول الأعضاء على النهوض بالمساواة بين الجنسين والتمكين. فهذا ليس ضرورة معيارية فحسب، بل إنه سيزيد من فعالية جهود نزع السلاح.

ولم يتباطأ التطور المتواصل للتكنولوجيا الجديدة بسبب هذه الجائحة. ولذلك، فإن إيجاد سبل لاستباق التداعيات التي تنطوي عليها تكنولوجياات الأسلحة الناشئة لم يكن أكثر إلحاحا قط مما هو عليه الآن. وفي تموز/يوليه، أصدرنا التقرير الثالث للأمين العام (A/75/221) عن التطورات الراهنة في مجال العلم والتكنولوجيا وتأثيرها المحتمل على الأمن الدولي وجهود نزع السلاح.

ويقدم التقرير معلومات مستكملة شاملة ويصف التطورات التكنولوجية الراهنة المتصلة بوسائل الحرب وأساليبها وقيم آثارها على السلم والأمن الدوليين، فضلا عن الجهود المبذولة للحد من العواقب الإنسانية للنزاع المسلح. وسنصدر نسخة محسنة من التقرير في وقت لاحق من هذا الشهر، كجزء من جهودنا الرامية إلى زيادة الوعي بالآثار المترتبة على تكنولوجياات الأسلحة الجديدة.

لقد أصبحت تكنولوجياات المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي واحدة من أهم القضايا في عالمنا الرقمي.

وكما يعلم جميع الأعضاء، أنشأت الدول الأعضاء في عام ٢٠١٨ عمليتين لمعالجة هذه المسألة - الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، ومجموعة الخبراء المعنية بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي. وقد وصلت العمليتان الآن إلى منعطف حاسم في مداولات كل منهما، وأشجع الدول على المساهمة بنشاط وبجس نية للمساعدة في ضمان نجاحهما المتبادل.

ويسرني أن أشير إلى أننا أنشأنا، بالعمل المشترك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبالتعاون الوثيق مع مكتب دعم بناء السلام، صندوق "كيان إنقاذ الأرواح"، الذي سيخصص منحا لتحفيز اتباع نهج أكثر شمولا تشد الحاجة إليه بشأن الأسلحة الصغيرة والعنف المسلح في البلدان ذات الأولوية. ويجري التخطيط لتنفيذ أنشطة تجريبية، وأدعو الدول المانحة إلى دعم الصندوق. وأود أيضا أن أشكر البلدان التي قدمت مساهمات مالية أو تعهدت بتقديمها.

وسواصل مرفق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم التعاون في مجال تنظيم الأسلحة العمل بالتوازي مع دورة ٢٠٢٠-٢٠٢١ لتنفيذ مشاريع عملية وسريعة الأثر وقصيرة الأجل.

ولا نزال نشهد أوجه تقدم واعدة في مجال الذخيرة التقليدية. وتمكن فريق الخبراء الحكوميين المعني بالمشاكل الناشئة عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية من إجراء مناقشات جادة وموضوعية بشأن التحديات المتعلقة بالسلامة والأمن، على الرغم من توقف عمله بسبب الجائحة. والفريق في وضع جيد يمكنه من إنجاز أعماله في العام المقبل. وحيث إن الذخيرة عنصر لا يتجزأ من الأسلحة التقليدية المستخدمة في النزاعات المسلحة، فإن إحراز تقدم في هذا المجال أمر أساسي.

نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد منهاج عمل بيجين والذكرى السنوية العشرين لاتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بشأن المرأة والسلام والأمن، والذكرى السنوية العاشرة لصدور قرار الجمعية العامة ٦٥/٦٩، بشأن المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. وفيما يتعلق بهذا المجال، فقد أحرزنا تقدما في الاعتراف بالإسهام الحيوي الذي تقدمه المرأة.

ومع ذلك، لا تزال المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا بشكل مزمن، لا سيما على صعيد صنع القرار والقيادة. وقد حان الوقت لتسريع التقدم في تلك المسألة بوضع معايير لأنفسنا وضمان المساءلة في تحقيق أهدافنا المتعلقة بالتكافؤ. ولكن يجب علينا أيضا ألا نكتفي بمجرد إحصاءات. فلن يكون التمثيل المتساوي ذا قيمة كبيرة ما لم تكن هناك بيئة تمكينية تكون فيها المشاركة ذات مغزى حقيقي.

ويسرني أن أبلغكم بأننا واصلنا إحراز تقدم مطرد بشأن تنفيذ الإجراءات الأربعين الواردة في خطة الأمين العام "تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح". وعلى الرغم من هذه الجائحة، فإن أكثر من ثلاثة أرباع الخطوات والأنشطة البالغ عددها ١٤٠ الواردة في خطة تنفيذ جدول الأعمال قد استمرت كما هو مخطط لها. وتم المضي قدما في تنفيذ تعديلات أخرى، مثل استخدام المنصات الرقمية بدلا من الاجتماعات بالحضور الشخصي. ولم يؤجل سوى نحو اثني عشر نشاطا من الأنشطة المقررة.

وأود أن أنوه بالتعاون الممتاز الذي حظينا به مع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في ذلك العمل وأن أهنئ المعهد في الذكرى الأربعين لإنشائه.

وعلى الرغم من القيود التي فرضها كوفيد-١٩، سرعان ما تكيفت المراكز الإقليمية الثلاثة للسلام ونزع السلاح لضمان الاستمرار في تنفيذ أنشطتها دعما للدول الأعضاء في مناطقها. ويسرني أن أشير إلى أنه على الرغم من الظروف الاستثنائية، واصل مجتمع المانحين تقديم دعمه للمراكز الإقليمية من خلال تمويل عدة مشاريع في المستقبل.

كما يسرني الإشارة إلى أن الطبعة الرابعة والأربعين من حولية الأمم المتحدة لنزع السلاح هي الأولى التي تتضمن موقعا إلكترونيا مصاحبا مخصصا. وسيكون من السهل على القراء، عند استخدام المنصة الجديدة على شبكة الإنترنت، الاطلاع على تطورات نزع السلاح واتجاهاته التي تغطيها الطبعة الحالية من الحولية وفي المجلدات المقبلة.

وفي العام الماضي، أعادت الجمعية العامة التأكيد على المساهمة الهامة والإيجابية التي يمكن أن يقدمها الشباب لتحقيق استدامة السلام والأمن باعتماد القرار ٦٤/٧٤. واحتفالاً بالذكرى السنوية الأولى لاعتماد القرار، أطلق مكتب شؤون نزع السلاح منصة رقمية مخصصة على الموقع: www.youth4disarmament.org. ويتمثل هدفنا في المساعدة على تمكين الشباب وتهيئة المجال أمامهم للمساهمة بصورة مجدية في إحراز تقدم في مجال نزع السلاح.

ووصلت المداولات إلى مرحلة حرجة مماثلة في محادثات اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة بشأن أوجه التكنولوجيا الناشئة في مجال الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل. وأشعر بالارتياح إزاء الأوجه الهامة لتوافق الآراء أو شبه التوافق في الآراء التي تحققت حتى الآن، ولا سيما فيما يتعلق بالحاجة إلى ضمان بقاء سيطرة البشر على الأسلحة واستخدام القوة. ويحدوني الأمل في أن تتمكن الدول من مواصلة المشاركة البناءة والشاملة ونحن نقرب من موعد عقد المؤتمر الاستعراضي السادس لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة في العام المقبل.

ولا يزال من المهم المضي قدما باتخاذ تدابير عملية لضمان ألا يصبح الفضاء الخارجي مجالا للأعمال العدائية النشطة وبيئة لسباق تسلح جديد. ولذلك، فإننا نشعر بالتفاؤل إزاء النشاط في وضع مقترحات جديدة ومناقشتها بشأن السعي إلى وضع معايير للسلوك المسؤول. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن مثل هذه التدابير يمكن أن تشكل الأساس لمفاهيم ومقترحات للالتزامات ملزمة قانونا، وأمل أن تكمل هذه المقترحات الجديدة تلك الجهود وأن تسهم فيها بنشاط.

وأرحب بالاهتمام المتعدد الأطراف المتجدد بضوابط القذائف، التي تحركها، في جملة أمور، التطورات التكنولوجية في ذلك المجال. وفي كلمة رئيسية أقيمتها في الاجتماع الأخير لمبادرة الحوار بشأن القذائف وفي مقال رأي لاحق، قدمت عددا من المقترحات للمضي قدما في ذلك العمل، بما في ذلك إمكانية العمل من أجل وضع تعريف متفق عليها دوليا واستكشاف النهج الإقليمية.

وأعتقد أن الوقت قد حان لتجديد الجهود الموضوعية والمتعددة الأطراف بشأن المسائل الصعبة المرتبطة بالقذائف من مختلف الأنواع، وأرحب بعقد مزيد من المناقشات والنقاش بشأن هذه المسألة. كما أننا لا نزال على استعداد لدعم الجهود التي تبذلها الدول لوضع تدابير لزيادة الشفافية والمساءلة والإشراف على الطائرات المسييرة من دون طيار، التي من الواضح أنها أصبحت أسلحة مفضلة في العديد من النزاعات.

لوفود أن تدلي ببياناتها بالحضور الشخصي أو بصيغة مكتوبة أو عن طريق رسالة فيديو مسجلة مسبقاً. وستدرج البيانات التي يدلى بها بالحضور الشخصي في المحضر الحرفي. وستدرج البيانات العامة المكتوبة في الخلاصة التي ستصدر كوثيقة للجنة.

ومن أجل مساعدة المتكلمين في هذا الصدد، ومع تفهم الأعضاء لذلك، سنستخدم آلية توقيت ستجعل زر الضوء الأحمر المثبت على ميكروفون المتكلم يبدأ في الوميض عند بلوغ الحد الزمني المسموح به. وحسب الاقتضاء، سأذكر المتكلمين بضرورة التكرم باختتام بياناتهم، وهو أمر يصب في مصلحتنا الجماعية.

وكما ذكر خلال جلستنا التنظيمية يوم الخميس الماضي (انظر A/C.1/75/PV.1)، فإنني أشجع الوفود التي لديها بيانات أطول على الإدلاء بنسخة موجزة وتقديم النسخة الكاملة من بياناتها لنشرها على البوابة الإلكترونية eStatements. كما أشجع المتكلمين على التكلم بسرعة معقولة لإتاحة المجال لتقديم ترجمة شفوية وافية.

وأذكر الوفود أيضاً بأن القائمة المتجددة للمتكلمين في المناقشة العامة ستغلق يوم الاثنين، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، الساعة ١٨/٠٠. ولذلك، فإنني أشجع جميع الوفود التي تعترزم أخذ الكلمة خلال المناقشة العامة ولم تسجل أسماءها بعد في القائمة على أن تفعل ذلك قبل الموعد النهائي.

ونذكر الوفود أيضاً بأن إدارة شؤون الإعلام ستصدر بيانات صحفية تتضمن تغطية يومية لمداواتنا باللغتين الإنكليزية والفرنسية، وستنشر على الموقع الشبكي للأمم المتحدة بعد بضع ساعات من نهاية كل جلسة.

وسنستمع الآن للمتكلم الأول في المناقشة العامة. ووفقاً للممارسة المتبعة، سنبدأ بالبيانات المدلى بها باسم المجموعات.

ونعمل مع مجموعتنا الأولى من "الشباب المناصر لنزع السلاح"، التي تتكون من ١٠ شباب ندرهم من خلال الدورات التدريبية عبر شبكة الإنترنت والتدريب العملي على حد سواء، والذين سيبدأون جولة دراسية بالحضور الشخصي لمدة أسبوعين في فيينا وجنيف وبيروشيما وناغازاكي عندما يكون السفر آمناً. وستسعى المجموعة الأولى من "الشباب المناصر"، ونأمل أن يسعى كثيرون آخرون في المستقبل إلى تحقيق السلام ونزع السلاح في مجتمعاتهم وبلدانهم وعلى الصعيد العالمي من خلال هذه الوسائل الخلاقة.

وفي مواجهة الأزمة غير المسبوقة التي تجتاح كل بلد من بلداننا، تظل اللجنة مؤسسة ناجحة. وأرى أنه من المشجع أن تواصل الدول الأعضاء، على الرغم من الظروف الصعبة هذا العام، تقديم مقترحات جديدة - وهذا دليل على أهمية اللجنة وفعاليتها. لذلك أناشد الأعضاء أن يتذكروا، في الأسابيع المقبلة، أننا نواجه حالياً نفس العدو - جائحة كوفيد-١٩ - وأن هدفنا هنا هو السعي إلى التوصل إلى اتفاق بشأن إيجاد حلول تعود بالنفع على أمن الجميع.

ونتطلع أنا وزملائي إلى تقديم أي مساعدة مطلوبة لضمان أن يكون عمل اللجنة مجدياً ومثمراً في هذه السنوات الأكثر صعوبة. وأتمنى للجميع دورة ناجحة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر الممثلة السامية على بيانها وعلى التزامها بعملية نزع السلاح الطويلة الأجل.

وقبل أن أفتح باب الإدلاء ببيانات في المناقشة العامة، أود أن أذكر الوفود بأن لكل وفد أن يدلي ببيان واحد. وأعتد على تعاونها في تحديد مدة البيانات بعشر دقائق عند التكلم بصفتهما الوطنية و ١٣ دقيقة للذين يتكلمون باسم عدة وفود خلال هذه الدورة. ويمكن أن تتضمن البيانات آراء عامة، ومسائل محددة ذات أولوية تتطلب الاهتمام، وعرض مقترحات لتتم مناقشتها.

ووفقاً للقرار الذي اتخذ في الاجتماع التنظيمي الذي عقد يوم الثلاثاء ٦ تشرين الأول/أكتوبر (انظر A/C.1/75/PV.1)، يجوز

الالتزامات والتعهدات القانونية بتحقيق القضاء التام على الترسانات النووية وتهديد السلم والأمن الدوليين. كما أن انقضاء معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى له آثار خطيرة على السلم والأمن الدوليين.

وتكرر الحركة الإعراب عن قلقها العميق إزاء أكبر تهديد للسلم والأمن يشكله استمرار وجود الأسلحة النووية والمذاهب العسكرية للدول الحائزة للأسلحة النووية ومنظمة حلف شمال الأطلسي التي تتضمن مبررات لاستخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة لها. ولا يمكن تبرير هذه المذاهب على أي أساس.

وتجدد حركة بلدان عدم الانحياز مرة أخرى دعوتها الملحة للدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الامتثال الكامل والعاجل لالتزاماتها القانونية وتعهداتها القاطعة بتحقيق القضاء التام على الأسلحة النووية دون مزيد من التأخير، بطريقة شفافة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها دولياً. وتدعو الحركة الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الوقف الفوري لخطتها الرامية إلى مواصلة تحديث أسلحتها النووية ومرافقها ذات الصلة أو تطويرها أو تجديدها أو إطالة أمد وجودها.

وعلاوة على ذلك، تدعو الحركة إلى التخفيض الفوري للحالة التشغيلية لتلك الأسلحة، بما في ذلك من خلال الإبطال الكامل لتصويبها نحو أهداف محددة وإلغاء حالة التأهب. فالقضاء التام على الأسلحة النووية والتأكد من أنها لن تنتج مرة أخرى هو الضمان المطلق الوحيد ضد العواقب الإنسانية الكارثية التي ستنتج عن استخدامها.

وتؤكد الحركة من جديد على الحاجة الملحة إلى إبرام صك عالمي وغير مشروط وغير تمييزي وملزم قانوناً يوفر ضماناً فعالاً لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها تحت أي ظرف من الظروف، على سبيل الأولوية القصوى.

وترحب حركة بلدان عدم الانحياز بالجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى نزع السلاح النووي والقضاء التام على الأسلحة النووية. وأحاطت الحركة علماً باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية. ونأمل

البنود ٩٤ إلى ١١٠ من جدول الأعمال

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

السيد كوبا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم حركة بلدان عدم الانحياز. وأهنتكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم، وكذلك أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم، وأؤكد لكم التعاون الكامل من جانب حركة بلدان عدم الانحياز.

وسيتاح النص الكامل لهذا البيان على البوابة الإلكترونية eStatements. وسأقرأ نسخة مختصرة.

تود حركة بلدان عدم الانحياز أن تعرب عن قلقها إزاء النفقات العسكرية المتزايدة على المستوى العالمي، التي يمكن أن تنفق بدلاً من ذلك لمواجهة التحديات الجديدة التي تواجه المجتمع الدولي في مجالات التنمية والقضاء على الفقر والقضاء على الأمراض التي تصيب البشرية، بما في ذلك جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩).

وتؤكد الحركة من جديد مواقفها المبدئية بشأن نزع السلاح النووي، الذي لا يزال يشكل الأولوية القصوى المتفق عليها للأمم المتحدة في مجال نزع السلاح. ولا تزال حالة نزع السلاح النووي تتسم بجمود يندر بالخطر. فلم تحرز الدول الحائزة للأسلحة النووية أي تقدم في القضاء على أسلحتها النووية. ولم يتضاءل دور الأسلحة النووية في سياساتها الأمنية. وتقوم بتحديث ترساناتها النووية، وتقوم إما بالتخطيط لإجراء أبحاث بشأن رؤوس حربية جديدة أو الإعلان عن اعتزامها تطوير هياكل أساسية جديدة لهذه الأسلحة.

وتعرب الحركة عن قلقها لأن الحوار الاستراتيجي بين الدول الحائزة للأسلحة النووية ظل محدوداً، وأنه لا توجد مفاوضات جارية للمضي في إجراء تخفيضات للأسلحة النووية الاستراتيجية بعد انقضاء معاهدة ستارت الجديدة في عام ٢٠٢١. وتدعو الحركة إلى تجديد الالتزامات المتفق عليها في إطار المعاهدة.

وتعرب الحركة عن قلقها البالغ إزاء استعراض الولايات المتحدة للوضع النووي واستراتيجية الأمن القومي، اللتين تتعارضان مع

منشآتها النووية على وجه السرعة لكامل نطاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ورحبت الحركة باعتماد قرار الجمعية العامة ٥٤٦/٧٣، الذي أدى إلى عقد الدورة الأولى لمؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، والنتيجة الناجحة للدورة، على نحو ما جاء في تقرير الأمين العام (A/75/63). وتدعو حركة بلدان عدم الانحياز جميع دول المنطقة، دون استثناء، إلى المشاركة بنشاط في المؤتمر، والتفاوض بحسن نية، وإبرام معاهدة ملزمة قانونا بشأن إنشاء هذه المنطقة.

وتؤكد الدول الأعضاء في الحركة الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مجددا على المسؤولية الخاصة للدول التي شاركت في تقديم قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط عن تنفيذه. إن تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى المتفق عليه في المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥ يرتبط ارتباطا وثيقا بتنفيذ قرار عام ١٩٩٥.

وتؤكد حركة بلدان عدم الانحياز أن سياسات عدم الانتشار ينبغي ألا تقوض حق الدول غير القابل للتصرف في حيازة المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية والحصول عليها واستيرادها وتصديرها. وتؤكد الحركة من جديد نفس الحق المكفول لكل دولة في تطوير الأبحاث وإنتاج الطاقة النووية واستخدامها، بما في ذلك الحق السيادي في تطوير دورة وقود نووي وطنية كاملة للأغراض السلمية دون تمييز.

وتذكر الحركة بالاختتام الناجح للمفاوضات النووية بين جمهورية إيران الإسلامية والاتحاد الأوروبي ٣+٣، والتي أسفرت عن وضع الصيغة النهائية لخطة العمل الشاملة المشتركة في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٥، على النحو الذي أقره مجلس الأمن في قراره ٢٢٣١ (٢٠١٥). وتدعو الحركة إلى التنفيذ الكامل للاتفاق من قبل جميع المشاركين،

أن تسهم المعاهدة، عند دخولها حيز النفاذ، في تعزيز الهدف العالمي المتفق عليه المتمثل في القضاء التام على الأسلحة النووية.

وتعتقد الحركة أن نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين يعزز كل منهما الآخر، وهما أمران أساسيان لتعزيز السلم والأمن الدوليين. إن عدم الانتشار يستمد شرعيته من الهدف الأكبر المتمثل في نزع السلاح النووي. وأفضل طريقة لمعالجة الشواغل المتعلقة بالانتشار هي من خلال الاتفاقات الشاملة والعالمية وغير التمييزية التي يتم التفاوض بشأنها على نحو متعدد الأطراف.

وتأسف دول حركة بلدان عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لفشل المؤتمر التاسع للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة ختامية نهائية على الرغم من الجهود التي بذلتها وفود الحركة، وتدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى إظهار الإرادة السياسية لتمكين مؤتمر الاستعراض العاشر من التوصل إلى توصيات ملموسة بشأن تحقيق نزع السلاح النووي - وهو الهدف النهائي لمعاهدة عدم الانتشار.

وتؤكد الدول الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من جديد خيبة أملها العميقة لعدم تنفيذ خطة العمل لعام ٢٠١٠ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. وترفض دول الحركة بشدة الأسباب التي قدمت لعدم تنفيذ خطة العمل لعام ٢٠١٠ بشأن الشرق الأوسط والقرار المتعلق بالشرق الأوسط لعام ١٩٩٥.

وريشما يتم إنشاء المنطقة، تطالب دول الحركة الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إسرائيل - الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولم تعلن عن نيتها القيام بذلك - بالتخلي عن أسلحتها النووية والانضمام إلى المعاهدة دون شروط مسبقة أو مزيد من التأخير وإخضاع جميع

من خلال تدابير التحقق. وتحت أي طرف يرفض المفاوضات على إعادة النظر فيما يتبعه من سياسات.

وتؤكد حركة بلدان عدم الانحياز من جديد الحق السيادي للدول في حيازة الأسلحة التقليدية وأجزائها ومكوناتها وذخائرها ذات الصلة وتصنيعها وتصديرها واستيرادها والاحتفاظ بها لتلبية احتياجاتها الأمنية وللدفاع عن نفسها. ولا تزال الحركة تشعر بقلق عميق إزاء النطاق الواسع للعواقب الأمنية والإنسانية والاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن صنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها وتداولها بصورة غير مشروعة. كما تؤكد الحركة على الحاجة إلى تنفيذ متوازن وشامل وفعال للصك الدولي للتعقب، لتمكين الدول من تحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوقة.

ويساور الحركة قلق بالغ إزاء العواقب الأمنية السلبية المتصلة بمنظومات القذائف الدفاعية الاستراتيجية، التي يمكن أن تؤدي إلى سباق تسلح وتشجع على تطوير نظم القذائف المتقدمة وزيادة عدد الأسلحة النووية. وترفض الحركة الفكرة بأن الفضاء ميدان لخوض الحرب، وتؤكد على ضرورة الشروع على وجه السرعة في العمل الجوهري في مؤتمر نزع السلاح بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، ضمن أمور أخرى.

وترفض الحركة بشدة الاستخدام غير المشروع أو الخبيث لأشكال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة، بما في ذلك مواقع التواصل الاجتماعي، لأغراض لا تتسق مع أهداف الحفاظ على الاستقرار والأمن الدوليين، مما قد يؤثر سلباً على سلامة الهياكل الأساسية للدول على حساب أمنها. كما تدعو الحركة إلى تكثيف الجهود الرامية إلى حماية الفضاء الإلكتروني من أن يصبح ساحة للنزاع، وأن تكفل بدلا من ذلك استخداماته السلمية الخالصة.

وإذ يساور الحركة القلق إزاء تآكل تعددية الأطراف في مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، فإنها مصممة على مواصلة تعزيز تعددية الأطراف بوصفها المبدأ الأساسي للمفاوضات

وتؤكد على أنه يظهر مرة أخرى أن الحوار والدبلوماسية هما أنسب وسيلة لحل هذه القضايا، على نحو ما دعت الحركة دائماً.

وتعتقد الحركة أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية التي أنشأتها معاهدات ثلاثيولكو وراروتونغا وبانكوك وبليندانا ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، فضلاً عن مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية، هي خطوات إيجابية وتدابير هامة نحو تعزيز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار على الصعيد العالمي. وتدعو الحركة جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى التصديق على البروتوكولات ذات الصلة الملحقة بجميع المعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية وسحب أي تحفظ أو إعلان تفسيري يتعارض مع موضوعها والغرض منها.

وتشدد الحركة على أهمية تحقيق الانضمام العالمي إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وخاصة من جانب جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، التي ينبغي لها، في جملة أمور، أن تسهم في عملية نزع السلاح النووي.

وتلاحظ دول الحركة الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة مع الارتياح التنفيذ الفعال للاتفاقية فيما يتعلق بتوفير نظام للتحقق وتشجيع استخدام المواد الكيميائية للأغراض السلمية. وتحت الولايات المتحدة، بوصفها الدولة الطرف الوحيدة المتبقية التي لم تفعل ذلك بعد، على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان امتثالها للخطة التفصيلية لتدمير الأسلحة الكيميائية المتبقية بعد الموعد النهائي الذي مدد حتى ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢، وذلك في أقرب وقت ممكن من أجل الحفاظ على مصداقية الاتفاقية وسلامتها.

وترى الدول الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية أن عدم وجود نظام للتحقق لا يزال يشكل تحدياً، وتدعو إلى استئناف المفاوضات المتعددة الأطراف لإبرام بروتوكول غير تمييزي ملزم قانوناً يتناول جميع مواد الاتفاقية بطريقة متوازنة وشاملة من أجل تعزيز الاتفاقية على نحو مستدام، بما في ذلك

السيد الدندراوي (مصر): يسعدني بداية أن أتقدم إليكم بخالص التهئة بمناسبة انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. وإنما إذ نؤكد على ثقتنا في قدرتكم على إنجاز أعمال اللجنة، فإننا نعدكم كذلك بكل الدعم والمساندة من جانب المجموعة العربية في هذه الدورة التي تتعقد في ظل ظروف استثنائية غير مسبوقه. كما لا يفوتني أن أعرب كذلك عن تهناتي المجموعة لباقي أعضاء مكتب اللجنة.

تؤيد المجموعة العربية ما تضمنه بيان حركة بلدان عدم الانحياز الذي ألقاه وفد إندونيسيا.

وتود المجموعة العربية تأكيد مواقفها المبدئية المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي. وتشدد على أن إرساء السلام والأمن والاستقرار في العالم لا يمكن أن يتحقق في ظل وجود الأسلحة النووية، مما يحتم تخليص البشرية من تلك الأسلحة والسعي نحو تسخير الإمكانيات المادية والبشرية الهائلة المخصصة لها من أجل التنمية.

وتؤكد المجموعة أن الإطار المتعدد الأطراف تحت مظلة الأمم المتحدة، والأهداف والمبادئ والالتزامات المتفق عليها وفقا للميثاق، توفر الأسلوب الوحيد المستدام لمعالجة قضايا نزع السلاح والأمن الدولي التي تزداد أهميتها بشكل بالغ، خاصة في ظل التطورات الدولية الحالية وعلى خلفية ما أثبتته ظروف جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) من ضرورة تعزيز التعاون الدولي والعمل الدولي المتعدد الأطراف في كافة المجالات ذات الأولوية.

وتعرب المجموعة العربية مجددا عن قلقها البالغ نتيجة استمرار الإخفاق في تحقيق تقدم ملموس على صعيد نزع السلاح النووي وتنفيذ الالتزامات المتفق عليها في مجال نزع السلاح والفشل في تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، حيث تنتصل الدول الحائزة للأسلحة النووية بكل وضوح من وضع أي أطر زمنية محددة لتنفيذ تلك الالتزامات.

تؤكد المجموعة مجددا على الدور البارز لمعاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في تحقيق السلم والأمن الدوليين،

في تلك المجالات، باعتبار ذلك النهج المستدام الوحيد الذي يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك فإن تعزيز فعالية آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح يمثل هدفا مشتركا. واستنادا إلى نظامها الداخلي الحالي وأساليب عملها، وضعت الآلية معاهدات ومبادئ توجيهية تاريخية. وتكمن الصعوبة الرئيسية في الافتقار إلى الإرادة السياسية لدى بعض الدول لتحقيق التقدم، ولا سيما في مجال نزع السلاح النووي.

وتؤكد الحركة من جديد أهمية مؤتمر نزع السلاح بوصفه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة المعنية بنزع السلاح، وتكرر دعوتها إلى أن يتفق مؤتمر نزع السلاح بتوافق الآراء على برنامج عمل متوازن وشامل دون مزيد من التأخير، مع مراعاة المصالح الأمنية لجميع الدول.

وتأمل الحركة في أن تؤيد جميع الدول الأعضاء أيضا مشاريع القرارات الثمانية التالية المقدمة تحت رعايتها، بعنوان "تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار" (A/75/399)، مشروع القرار التاسع)، و"متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام ٢٠١٣" (A/75/399)، مشروع القرار السابع)، و"مراعاة المعايير البيئية في صياغة وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة" (A/75/399)، مشروع القرار الخامس عشر)، و"العلاقة بين نزع السلاح والتنمية" (A/75/399)، مشروع القرار الخامس)، و"آثار استخدام الأسلحة والذخائر التي تحوي اليورانيوم المستنفذ" (A/75/399)، مشروع القرار الرابع)، و"تدابير لدعم سلطة بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥" (A/75/399)، مشروع القرار الثامن)، و"عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح" (A/75/399) مشروع القرار السادس)، و"المركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح" (A/75/400)، مشروع القرار الثامن).

وأخيرا، تؤكد حركة بلدان عدم الانحياز أهمية إظهار الجميع للإرادة السياسية. والحركة على ثقة من أن اللجنة الأولى، بما تتحلى به من شجاعة سياسية وتعاون، ستسهم إسهاما ملموسا في بناء عالم أكثر أمنا وسلاما.

الهامة على النحو الذي يجسده تقرير الأمين العام الوارد بالوثيقة A/75/63. وتحت المجموعة كافة الأطراف المدعوة لهذا المؤتمر على المشاركة فيه بحسن نية، بهدف التفاوض على معاهدة ملزمة في هذا الشأن، بما يسهم في تعزيز السلم والأمن على المستويين الإقليمي والدولي.

وتدعو المجموعة العربية مجدداً إلى تنفيذ التعهدات الخاصة بالعمل على تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار. كما تؤكد على ضرورة احترام التوازن بين ركائز المعاهدة الثلاث، وإصلاح الخلل المتزايد نتيجة تعمد التركيز من جانب البعض على عدم الانتشار على حساب نزع السلاح النووي.

كما تؤكد المجموعة على ضرورة تفعيل ركيزة التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية ودعم حقوق الدول غير النووية في التوظيف الكامل لحقها غير القابل للتصرف في الاستخدام السلمي للطاقة الذرية طالما امتثلت لالتزاماتها وفقاً لاتفاقيات الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

يأتي انعقاد هذه الدورة بالتزامن مع الذكرى الخمسين لدخول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حيز التنفيذ والذكرى الخامسة والعشرين لتمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى، الأمر الذي ينبغي أن يدفعنا جميعاً للعمل على اتخاذ إجراءات عملية من شأنها ضمان استمرار المعاهدة والمضي قدماً في تنفيذ التزاماتها وجني ثمارها.

ومن هذا المنظور، تدعو المجموعة العربية إلى ضرورة العمل على إنجاح مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠ من خلال التوصل إلى وثيقة ختامية شاملة ومتوازنة تتضمن إجراءات واضحة لتعزيز مصداقية المعاهدة واستدامتها من خلال تنفيذ الالتزامات المتفق عليها، وخاصة فيما يتعلق بالتخلص التام من الأسلحة النووية، وتحقيق عالمية المعاهدة وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

كما تعيد المجموعة العربية التذكير بأهمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في تدعيم منظومة نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، والمسؤولية الخاصة للدول الحائزة للأسلحة النووية والدول

ودفع جهود نزع السلاح النووي في كافة أنحاء العالم، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط. وتعيد المجموعة التأكيد على أن استمرار رفض إسرائيل الانضمام لمعاهدة عدم الانتشار كدولة غير نووية وإخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية يمثل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الإقليمي والدولي. فضلاً عما يمثله من انتهاك وتحد للعشرات من القرارات الأممية ذات الصلة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) و ٦٨٧ (١٩٩١).

وعلى ضوء مرور ٢٥ عاماً على اعتماد قرار مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة لعام ١٩٩٥ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، تعيد المجموعة التأكيد على قلقها البالغ بسبب استمرار المماثلة في تنفيذ هذا القرار. وتذكر المجموعة بأن قرار إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط كان ولا يزال جزءاً لا يتجزأ من صفقة التمديد اللانهائي للمعاهدة في مؤتمر الاستعراض لعام ١٩٩٥.

وفي هذا الإطار، تشدد المجموعة العربية على ضرورة اتخاذ خطوات تنفيذية فورية نحو إقامة تلك المنطقة. وتتقدم المجموعة العربية مجدداً إلى هذه الدورة بمشروع القرار العربي المعنون "خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط"، متطلعة لاستمرار الدعم لمشروع القرار من جانب جميع الدول الأعضاء، وفي مقدمتها الدول الداعية للسلم والحريصة على إعلاء مبادئ الأمم المتحدة وأهدافها دون ازدواجية في المعايير. كما تؤكد المجموعة دعمها للقرار المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط" (انظر A/75/395، الفقرة ٧).

وفي هذا السياق، ترحب المجموعة العربية بانعقاد الدورة الأولى لمؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، الذي عقده الأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية، بموجب مقرر الجمعية العامة ٥٤٦/٧٣. وترحب المجموعة بنجاح تلك الدورة في التوصل لنتائج إيجابية واعتماد عدد من القرارات الموضوعية والإجرائية

التمثلة في تزايد تدفقات تلك الأسلحة إلى الإرهابيين والجماعات المسلحة غير المشروعة.

وفي هذا الصدد، تعرب المجموعة عن رفضها لمحاولات فرض التزامات تتصل باتفاقيات خلافية تم تجاهل التوافق الدولي عند إبرامها، وكذلك أي قيود على حق الدول المشروع في توفير احتياجاتها من الأسلحة التقليدية بالمخالفة للمادة ٥١ من الميثاق ومبدأ حق الدفاع عن النفس. وتتطلع المجموعة العربية لإحراز تقدم ملموس في إطار الاجتماع السابع للدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة المزمع عقده في حزيران/يونيه ٢٠٢١ إزاء مسألة مكافحة الإمداد الدولي غير المشروع للأسلحة لمتلقين غير مرخص لهم، وفقا لما تضمنته نتائج المؤتمر الثالث لاستعراض برنامج العمل في عام ٢٠١٨.

تؤكد المجموعة العربية من جديد على ضرورة تمكين مؤتمر نزع السلاح، باعتباره المحفل الوحيد المنشأ خصيصا للتفاوض على معاهدات نزع السلاح، من أداء دوره. وتؤكد كذلك أن الجمود الحالي في أعمال مؤتمر نزع السلاح لا يعود بالضرورة لقصور في آليات عمل المؤتمر، وإنما يعود بالأساس إلى غياب الإرادة السياسية لبعض الدول. وبالتالي، تشدد المجموعة العربية على ضرورة الإسراع بتفعيل دور مؤتمر نزع السلاح في تنفيذ ولايته التفاوضية، خاصة فيما يتعلق بنزع السلاح النووي.

ختاما، فإن المجموعة العربية، إذ تطرح أهم أولوياتها بشأن الموضوعات التي يتضمنها جدول أعمال اللجنة، فإنها تؤكد التزامها بالعمل مع الرئيس ومع كافة الدول الأعضاء لتحقيق التقدم المنشود خلال أعمال هذه الدورة.

السيد فالتيسون (آيسلندا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخطب اللجنة باسم بلدان الشمال الأوروبي، وهي: الدانمرك وفنلندا والنرويج والسويد وبلدي، آيسلندا.

ما برحت بلدان الشمال الأوروبي دائما من أشد المؤيدين للتعاون المتعدد الأطراف باعتباره أنجع وسيلة للتصدي للتحديات الأمنية

التي لم تتضمن لمعاهدة عدم الانتشار في الإسراع بدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ.

هذا، وقد شهد العالم عام ٢٠١٧ تطورا تاريخيا غير مسبوق يتمثل في التوصل إلى صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية، بما يعكس أهمية إحراز تقدم ملموس في نزع السلاح النووي ووضع الأسلحة النووية في مكانتها المنطقية كأسلحة تتعارض حيازتها واستخدامها أو حتى التهديد باستخدامها مع أبسط قواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، إلى جانب ما تمثله من تهديد مباشر للسلم والأمن الدوليين.

تؤمن المجموعة العربية بأهمية أن يبقى الفضاء الخارجي بعيدا عن سباقات التسلح والنزاعات وأن يتركز استخدامه في الأغراض السلمية، والعمل على الإسراع بالتوصل لصك دولي جديد ملزم قانونا من شأنه حظر وضع أسلحة في الفضاء الخارجي وحظر الهجوم المسلح على الأجسام في الفضاء الخارجي أو الإضرار المتعمد بها والحيلولة دون توجه بعض الدول لإطلاق سباق تسلح وتطوير تقنيات وأسلحة تُنشر في الفضاء أو تُستخدم ضد الأقمار الصناعية. وهي تقنيات وأسلحة لها تبعات كارثية على الإنسانية ككل في حالة نشوب نزاعات تمتد إلى الفضاء الخارجي.

وفي مجال الأمن السيبراني، تؤكد المجموعة على أهمية تعزيز أمن تقنيات الاتصالات والمعلومات بما يحصن الدول ويعزز قدراتها ضد أي هجمات تخريبية، وهو ما أكدته تقارير عدة فرق متتابعة من الخبراء الحكوميين. وترحب المجموعة، في هذا السياق، ببدا اجتماعات الفريق العامل المفتوح العضوية المنشأ بموجب القرار ٢٧/٧٣، وتأمل في توصله لتوصيات موضوعية يعتد بها بشأن تنظيم السلوك المسؤول للدول في هذا المجال الحيوي.

وعلى صعيد الأسلحة التقليدية، تؤكد المجموعة العربية على الأهمية البالغة لتفعيل برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وخاصة فيما يتعلق بمكافحة الظاهرة الخطيرة

الأوروبي دور فعال في النهوض بذلك العمل من خلال مبادرات مثل مبادرة "الشراكة الرباعية للتحقق النووي" و "الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي" ومن خلال الأمم المتحدة. وفي هذا العام، اقترح اتخاذ مقرر بشأن التحقق من نزع السلاح النووي للإبقاء على ذلك العمل الهام على جدول أعمال اللجنة. ونأمل أن نشهد تأييدا عالميا لهذا المقرر.

تتعهد بلدان الشمال الأوروبي بتقديم دعمها الكامل والمستمر لعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية في دورها الحاسم الذي يقوم عليه تنفيذ معاهدة عدم الانتشار من خلال اتفاقات الضمانات والبروتوكولات الإضافية الخاصة بها، والتي يمكن من خلالها التحقق من الاستخدام السلمي للطاقة النووية وتعزيزه في نهاية المطاف. وتكتسي الجهود الرامية إلى إضفاء الطابع العالمي على نظام ضمانات الوكالة والبروتوكولات الإضافية أهمية قصوى.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية جزء لا يتجزأ من هيكل نزع السلاح النووي. ونحث بقوة الدول غير المنضمة إلى المعاهدة، ولا سيما بقية الدول المدرجة في المرفق ٢، على التوقيع على المعاهدة والتصديق عليها، مما يضمن إرساء وقف اختياري عالمي للتجارب النووية. كما نؤكد من جديد تأييدنا للمفاوضات المبكرة وإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وإلى جانب التحديات التي تواجه الإطار المؤسسي القائم لنزع السلاح النووي، هناك تطورات أخرى تخلق مخاطر وتحديات في المجال النووي.

وقد كان زوال معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، بسبب عدم امتثال روسيا، خطوة أخرى نحو تآكل الهيكل الدولي لتحديد الأسلحة. ونشهد حاليا حالة غير واضحة فيما يتعلق بالمعاهدة الثنائية السابقة لتخفيض الأسلحة - معاهدة ستارت الجديدة. وترحب بلدان الشمال الأوروبي بحوار الاستقرار الاستراتيجي الجاري بين الولايات المتحدة وروسيا، وتؤكد من جديد دعوتها إلى تمديد معاهدة ستارت الجديدة.

العالمية. ويخضع حاليا المجتمع الدولي لاختبار بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وينبغي أن تكون هذه التجربة تذكر قوية بأهمية البحث عن حلول عالمية لتهديداتنا المشتركة.

إن موضوع اللجنة - نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار - جزء لا يتجزأ من البيئة الأمنية العالمية. ونحن بحاجة إلى مضاعفة جهودنا للحفاظ على الهيكل القائم ومؤسساته وعملياته وآلياته، وتعزيزه.

وتقف بلدان الشمال الأوروبي، بالتزامها الطويل الأمد والقوي بنزع السلاح وتحديد الأسلحة، على أهبة الاستعداد للمساهمة بنشاط من أجل إعادة تنشيط العمل بشأن جدول أعمال نزع السلاح برمته. ويكتسي الزخم المتجدد أهمية خاصة عندما يتعلق الأمر بنزع السلاح النووي. فقد مر في هذا العام ٧٥ عاما منذ أن سقطت هيروشيما وناغازاكي ضحية للأسلحة النووية. وينبغي أن يلهمنا ذلك التذكير المأساوي جميعا بأن نخطو مزيدا من الخطوات نحو نزع السلاح النووي.

ويصادف هذا العام أيضا الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية - وهي الصك الذي يشكل الأساس للنهوض بنزع السلاح النووي. وينبغي ألا يقلل الاضطرار إلى تأخير مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة من الفخر الذي يمكن للدول الأطراف أن تشعر به إزاء نجاح المعاهدة. ومع ذلك، يجب أن نواصل الوفاء بواجبنا في دفع المعاهدة قدما وتعزيز التزاماتنا بالتنفيذ الكامل لها، ولا سيما المادة السادسة المتعلقة بنزع السلاح النووي، من خلال اتخاذ الخطوات التالية الضرورية.

لقد أيدت دول الشمال الأوروبي وضع إجراءات هامة وملموسة لتعزيز تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وشرعت في اتخاذها وتطويرها. ونعلق آمالا كبيرة على مختلف المبادرات، ولا سيما "مبادرة استكهولم بشأن نزع السلاح النووي" ومبادرة "تهيئة بيئة مؤاتية لنزع السلاح النووي".

ويشكل التحقق من نزع السلاح النووي مجالا آخر حاسما بالنسبة للتقدم في نزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة. وقد كان لبلدان الشمال

وتؤكد بلدان الشمال الأوروبي من جديد إدانتها المطلقة لأحدث استخدام لسلح كيميائي في محاولة اغتيال أليكسي نافالني، الذي تم تسميمه في روسيا بعامل أعصاب كيميائي عسكري من مجموعة نوفيتشوك. ونكرر دعوتنا لروسيا، على سبيل الاستعجال، بأن تتحلّى بالشفافية الكاملة وأن تقدم المسؤولين عن ذلك إلى العدالة، مع مراعاة التزامات روسيا بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وندين استمرار انتهاك الجمهورية العربية السورية لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، على نحو ما خلص إلى ذلك مؤخرا في التقرير الأول لفريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ويجب تحديد هوية مرتكبي الهجمات الكيميائية في سورية ومحاسبتهم. ونتطلع إلى التقرير القادم للفريق. إن أي استخدام للأسلحة الكيميائية تحت أي ظرف من الظروف يشكل انتهاكا واضحا للقانون الدولي واتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي تحظر استخدام جميع الأسلحة الكيميائية. ويمكن تصنيف هذا الاستخدام ضمن أخطر الجرائم المثيرة للاهتمام الدولي - جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

ويجب عدم التسامح مع الإفلات من العقاب على انتهاكات القواعد العالمية لمكافحة الأسلحة الكيميائية ومحاسبة المسؤولين عنها. وسيعمل ذلك على تيسير قدرة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على تحديد هوية مرتكبي هذه الجرائم البشعة. ونحن، بصفتنا داعمين أقوياء لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، نؤكد ثقتنا الكاملة والقاطعة فيما تتسم به الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من موضوعية وحيادية واستقلالية وخبرة تقنية.

وتمثل اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية ركيزة حيوية من ركائز نظام نزع السلاح. وبغية عقد المؤتمر الاستعراضي لأطراف اتفاقية الأسلحة البيولوجية المقبل في العام القادم وبسبب الجائحة العالمية، فقد حان الوقت لإعادة الالتزام بتلك المعاهدة الهامة والاتفاق بشكل بناء على تنفيذها.

وعلى الرغم من أن أسلحة الدمار الشامل تهيمن حاليا على الحوار بشأن نزع السلاح بصفة عامة لأسباب وجيهة، فإن هناك

وعلاوة على ذلك، تشجع بلدان الشمال الأوروبي الصين على الانضمام إلى المحادثات الموضوعية بشأن تحديد الأسلحة النووية. كما نؤيد إدراج الأسلحة غير الاستراتيجية في هذه المناقشات، حيث إن التمييز بين الأسلحة الاستراتيجية وغير الاستراتيجية أصبح أكثر ضبابية. وينبغي عدم التخلي عن المعاهدات البارزة، لا سيما في ضوء تطوير قدرات نووية جديدة وحديثة وتنامي المنافسات.

ولا تزال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تشكل تهديدا كبيرا للأمن العالمي. ولا تزال برامجها غير القانونية للأسلحة النووية والقذائف تنتهك العديد من قرارات مجلس الأمن. ونلاحظ عدم إحراز تقدم في الحوار بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مما يتطلب مواصلة التنفيذ الصارم للجزاء المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وتكرر بلدان الشمال الأوروبي دعوتها لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للوفاء بالتزاماتها، بما في ذلك بالتوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتصديق عليها. إن إخلاء كوريا الشمالية من الأسلحة النووية بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام والأمن المستدامين في شبه الجزيرة الكورية.

ولا تزال بلدان الشمال الأوروبي تؤيد تماما خطة العمل الشاملة المشتركة. ولا يزال ظهورها إلى الوجود معلما من معالم الدبلوماسية المتعددة الأطراف. ونحث السلطات الإيرانية على العودة إلى الامتثال الكامل للاتفاق ونتوقع تعاون إيران الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن جميع التزاماتها المتعلقة بالضمانات.

إن تآكل القواعد المناهضة لاستخدام أسلحة الدمار الشامل يؤثر حاليا على اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وتشكل عودة ظهور الأسلحة الكيميائية أحد أكثر التهديدات إلحاحا للسلام والأمن الدوليين، ويجب التصدي لها بحزم وبشكل جماعي. وقد شهدنا في السنوات الأخيرة استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا والعراق وماليزيا والمملكة المتحدة، وكذلك في محاولة قتل مواطن روسي مؤخرا في بلده.

المأزق الذي وصلت إليه المناقشات بشأن تلك المسألة. ويلزم تعزيز التعاون المتعدد الأطراف للحفاظ على السلامة والأمن والاستدامة في أنشطة الفضاء الخارجي وتعزيزها. وتحققاً لتلك الغاية، نرحب بمشروع القرار المعنون "الحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول" (A/75/397)، مشروع القرار الثاني) ونؤيده.

وقد أكدت جائحة كوفيد-19 مدى اعتماد العالم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويعد توافر الفضاء الإلكتروني الذي يمكن الوصول إليه والحر والمفتوح والأمن عالمياً أمراً أساسياً أكثر من أي وقت مضى بالنسبة للكيفية التي يعمل بها العالم. ولسوء الحظ، لم يؤد ظهور كوفيد-19 إلى تباطؤ الزيادة في النشاط الإلكتروني الخبيث الذي حدث خلال العقد الماضي. وفي الواقع، كشف عام 2020 أن الجهات الفاعلة الخبيثة من الدول وغير الدول سوف تستغل أي فرصة في الفضاء الإلكتروني - حتى لو كانت جائحة عالمية.

وترحب بلدان الشمال الأوروبي بالجهود الرامية إلى دمج المسارات الموازية الحالية بشأن الأمن السيبراني الدولي داخل الأمم المتحدة في برنامج عمل واحد. فإنشاء مثل هذا البرنامج من شأنه أن يخلق موطناً دائماً وطويلاً للأجل لهذه المسائل تحت رعاية الأمم المتحدة.

ويشكل التقدم الذي أحرزه حتى الآن الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، وفريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي نقطة انطلاق هامة لإجراء مزيد من المناقشات. ونحن بحاجة إلى تعزيز فهمنا لانطباق القانون الدولي وضمان تنفيذ المعايير المتفق عليها بالفعل لضمان الاستقرار في الفضاء الإلكتروني.

وأود أن أذكر بإيجاز مبادرة التصدي للأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. وتحرص بلدان الشمال الأوروبي على دعم الجهود المبذولة حالياً لوضع إعلان سياسي يتناول حماية السكان المدنيين الذين يعانون من الاستخدام العشوائي للأسلحة المتفجرة في

مسائل هامة كثيرة أخرى تتعلق بنزع السلاح وتحديد الأسلحة في جدول أعمال اللجنة تتطلب اهتمامنا الكامل، سواء كانت تندرج تحت مظلة الأسلحة التقليدية أو مبادرات جديدة بشأن نوع آخر من الأسلحة.

وتلاحظ بلدان الشمال الأوروبي النتائج الناجحة للمؤتمر الاستعراضي الرابع الذي يحتفل بالذكرى العشرين لاتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، الذي عقد في أوسلو في تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وينبغي تنفيذ خطة العمل القوية والطموحة وخريطة الطريق التي تم الاتفاق عليها في المؤتمر بتصميم قوي من أجل إيجاد عالم خال من الألغام بحلول عام 2025. ونحث الدول المشاركة الأخرى على الانضمام إلينا في هذا الجهد، ونأمل أن توقع المزيد من الدول على الاتفاقية الناجحة، التي تسهم كثيراً في القضية الإنسانية.

وقد عقد المؤتمر السنوي للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة في آب/أغسطس في ظل ظروف صعبة، بسبب جائحة كوفيد-19. وفيما يتعلق بالعمل الذي لا يزال يتعين علينا القيام به، تؤكد بلدان الشمال الأوروبي على أهمية التنفيذ الكامل للمعاهدة. وتكتسي الشفافية وتبادل المعلومات أهمية قصوى في الحد من خطر التسريب. ومن الضروري استمرار الاهتمام بمخاطر الأعمال الخطيرة للعنف القائم على نوع الجنس.

وتدعم بلدان الشمال الأوروبي عمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، ولا سيما المبادئ التوجيهية الـ 11 التي اعتمدت بتوافق الآراء في العام الماضي، وبالتالي أبرزت في بيان التحالف من أجل تعددية الأطراف. وسيكون من المهم النهوض بالعمل على تلك المبادئ، لا سيما فيما يتعلق بالتفاعل بين الإنسان والآلة، في عمل الفريق الذي سيفضي إلى عقد مؤتمر للدول الأطراف لاستعراض الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة في العام المقبل.

وبلدان الشمال الأوروبي ملتزمة التزاماً راسخاً بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وفي ضوء التطورات السريعة والاهتمام المتزايد من جانب العديد من الدول، نريد أن نسهم في الخروج من

ونعتقد أنه في ظل القيادة المقترحة للرئيس والمكتب، ستخلص اللجنة الأولى إلى نتيجة جيدة. ونؤكد لكم، سيدي الرئيس، دعمنا الكامل في هذا الصدد.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، بينما تتواصل جهود اللجنة الأولى ومساهماتها المتزايدة في نزع السلاح العالمي. ونشكر وكالة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح إيزومي ناكاميتسو ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح على إسهاماتهما في النهوض بجدول أعمال الأمم المتحدة لنزع السلاح.

ونلاحظ التحديات الهائلة التي تشكلها جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) للأمم المتحدة وكل دولة من الدول الأعضاء. كما نلاحظ التحديات الجديدة التي تواجه الأمن الدولي حالياً، على نحو ما ذكر الأمين العام والعديد من زعماء العالم في المناقشة العامة للجمعية العامة التي عقدت في أيلول/سبتمبر. وتتطلب التحديات الهائلة جهوداً هائلة من جميعاً.

وتواصل الرابطة دعم الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ولا تزال تشعر بالقلق إزاء العواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام الأسلحة النووية والمخاطر التي يشكلها استمرار وجودها. وتمثل الإزالة التامة للأسلحة النووية السبيل الوحيد لضمان عدم استخدامها والتهديد باستخدامها.

وتؤكد رابطة أمم جنوب شرق آسيا من جديد اعترافها بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها حجر الزاوية لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي والاستخدام السلمي للطاقة النووية. وترحب بالذكرى السنوية الخمسين لدخول معاهدة عدم الانتشار حيز النفاذ في عام ٢٠٢٠، وتدعو جميع الدول الأطراف في المعاهدة إلى تجديد التزامها بتنفيذها الكامل، ولا سيما فيما يتعلق بالمادة السادسة وأحكامها المتعلقة بنزع السلاح النووي العام والكامل. وتدعو الرابطة إلى إجراء حوار ومفاوضات بحسن نية لضمان نجاح المؤتمر المقبل لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٢١.

المناطق الحضرية. وهذا تحد إنساني يجب التصدي له على وجه السرعة، بالنظر إلى تزايد عدد النزاعات التي تؤثر على المناطق المأهولة بالسكان وشدها.

وأخيراً وليس آخراً بالتأكيد، أود أن أنتقل إلى مسألة نوع الجنس، التي ينبغي أن تكون في صلب عملنا وإجراءاتنا وأنشطتنا الموضوعية. وينبغي أن تكون المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة واتباع نهج قائم على نوع الجنس في عملنا الموضوعي هي الأمر السائد. ولن تقبل بلدان الشمال الأوروبي أقل من ذلك.

ومنذ البداية، شددت بلدان الشمال الأوروبي على أهمية تنشيط تعددية الأطراف في التصدي للتحديات التي تواجه النظام الدولي لنزع السلاح القائم على القواعد. إن فرادى أجزاء الهيكل المعقد لصكوك نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار تتطلب جميعها اهتماماً خاصاً، ويجب وضع تدابير جديدة. وهذا هو العمل الذي ينتظر اللجنة بشكل أساسي. إن المخاطر كبيرة وينبغي أن نسترشد بهدف الحفاظ على السلم والأمن العالميين وتعزيزهما.

وستبذل بلدان الشمال الأوروبي قصارى جهدها للمساهمة بصورة بناءة في العمل الهام الذي تقوم به اللجنة الأولى وخارجها. وفي ذلك المسعى، سوف تسترشد بروح التعاون والتعاطف بين بلدان الشمال الأوروبي التي أثبتت الزمن جدواها.

السيد دانغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وهي: بروني دار السلام، وكمبوديا، وإندونيسيا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وماليزيا، وميانمار، والفلبين، وسنغافورة، وتايلند، وبلدي، فييت نام.

تؤيد رابطة أمم جنوب شرق آسيا البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

ونهنئكم بحرارة، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم وانتخابهم. ونحن فخورون بتمثيل زميلتنا، الفلبين، في المكتب.

المستمرة التي تبذلها جميع الأطراف لحل جميع المسائل المعلقة وفقا لأهداف معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا ومبادئها.

ويمكن لخبرائنا في الرابطة استكشاف السبل الكفيلة بتسوية الخلافات، بما في ذلك من خلال مشاركة خبراء من الدول الحائزة للأسلحة النووية. وسنواصل تقديم قرار المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا الذي يقدم كل سنتين من خلال اللجنة الأولى إلى الجمعية العامة. كما تؤكد الرابطة من جديد أهمية المناطق الإقليمية الخالية من الأسلحة النووية بالنسبة للنظم العالمية القائمة لعدم الانتشار ونزع السلاح. وتواصل دعم الجهود الجارية الرامية لإنشاء هذه المناطق، بما في ذلك في الشرق الأوسط.

وتؤكد الرابطة من جديد حق كل دولة غير القابل للتصرف في الاستخدام الآمن والسلمي للطاقة النووية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتتطلع إلى تنفيذ الترتيبات العملية بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي أبرمت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، والتي ستوفر للرابطة إطارا للتعاون للاستفادة من خبرة الوكالة ومساعدتها التقنية في مجالات عدم الانتشار، والسلامة والأمن والضمانات النووية، والاستخدام السلمي للطاقة النووية. وتتطلع الرابطة أيضا إلى عقد الاجتماع السنوي السابع لشبكة الهيئات الرقابية المعنية بالطاقة الذرية التابعة للرابطة، المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر.

ولا تزال الحالة في شبه الجزيرة الكورية تشكل مصدر قلق. ونشدد على أهمية مواصلة الحوار السلمي بين جميع الأطراف المعنية من أجل تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في شبه الجزيرة الكورية الخالية من الأسلحة النووية، بما في ذلك من خلال التنفيذ الكامل والسريع لقرارات مجلس الأمن والاتفاقات ذات الصلة التي تم التوصل إليها بين الأطراف المعنية. ونؤكد من جديد استعدادنا للقيام بدور بناء، بما في ذلك من خلال استخدام المناير التي تقودها الرابطة، مثل المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، في تعزيز مناخ يفضي إلى الحوار السلمي بين الأطراف المعنية.

وتشدد الرابطة على أهمية التنفيذ الكامل والفعال لنظم عدم الانتشار الأخرى، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وتدعو إلى مزيد من التعاون بشأن تبادل المعلومات، وبناء القدرات، والمساعدة التقنية، فضلا عن زيادة المشاركة والإسهامات المتصلة بمساعي عدم الانتشار من جانب الصناعات والأوساط الأكاديمية والمنظمات الدولية.

وتواصل الرابطة التشديد على أهمية تحقيق الانضمام العالمي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد صدقت جميع الدول الأعضاء في الرابطة على المعاهدة. وهذا يجسد دعمنا الثابت للمعاهدة والالتزامات القوية بالمعايير الدولية ضد التجارب النووية. وتحث الرابطة الدول المتبقية في المرفق ٢ على التوقيع على المعاهدة والتصديق عليها في أقرب وقت ممكن من أجل التعجيل بدخولها حيز النفاذ الذي طال انتظاره.

إن معاهدة حظر الأسلحة النووية اتفاق تاريخي يسهم في نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي ويكمل الصكوك الأخرى القائمة لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وحدثت زيادة في عدد صكوك التصديق على المعاهدة وانضمام الدول إليها، وكانت ماليزيا العضو في رابطة أمم جنوب شرق آسيا هي الدولة السادسة والأربعين التي صدقت على المعاهدة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠. ونعتقد أن المعاهدة، بمجرد دخولها حيز النفاذ، ستسهم بصورة أكبر في تحقيق هدف القضاء التام على الأسلحة النووية.

ونكرر تأكيد التزامنا بالحفاظ على جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل، على النحو المنصوص عليه في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، وميثاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا. ونشدد على أهمية التنفيذ الكامل والفعال لمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، بما في ذلك من خلال خطة العمل لتعزيز تنفيذ المعاهدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢. ونؤكد من جديد التزامنا بالتواصل المستمر مع الدول الحائزة للأسلحة النووية وتكثيف الجهود

ونأمل أن يتمكننا من مواصلة العمل عن كثب وعلى نحو متكامل مع بعضهما البعض.

وبالنظر إلى الديناميات الحالية في البيئة الأمنية الدولية، تشدد الرابطة على ضرورة مواصلة صون وتعزيز آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح وغيرها من الآليات المتعددة الأطراف والثنائية ذات الصلة. وتواصل التسليم بالدور الهام الذي يضطلع به مؤتمر نزع السلاح وإسهاماته في ذلك المجال.

وتقر الرابطة بأن الوصول إلى الفضاء الخارجي بمثابة حق غير قابل للتصرف لجميع الدول. ويجب أن يستند استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه إلى مبدأ الأغراض السلمية وأن يتم ذلك لصالح البشرية جمعاء، وفقا للمبادئ الأساسية للقانون الدولي ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. وتؤكد الرابطة من جديد أن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وتسلحه يكتسي أهمية حيوية.

ونحث جميع الدول الأعضاء على احترام جميع صكوك الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة وكفالة تنفيذها تنفيذا تاما.

وتؤكد رابطة أمم جنوب شرق آسيا من جديد تعاونها مع الأمم المتحدة من أجل إيجاد عالم يسوده السلام والأمن والرخاء. ولا يمكننا تحقيق تقدم ملموس في نزع السلاح وعدم الانتشار إلا من خلال الحوار البناء والمفاوضات والمشاركة. ونؤكد مجددا استعدادنا لتقديم إسهامات جوهرية في أعمال اللجنة الأولى خلال هذه الدورة.

السيد هيرميديا كاستيلو (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم باسم الدول الثماني الأعضاء في منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى، وهي: بليز، وكوستاريكا، والسلفادور، وغواتيمالا، وهندوراس، وبنما، والجمهورية الدومينيكية، ونيكاراغوا. ونهنئكم، سيدي الرئيس، كأخ كبير لجميع شعوب أمريكا اللاتينية، وجميع أعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم وانتخابهم. ويمكنكم التعويل على دعم الدول الأعضاء في المنظومة.

إننا نجتمع خلال أوقات استثنائية بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وهي أزمة صحية ترتبت عليها عواقب اجتماعية

وتواصل الرابطة الدعوة إلى التقيد العالمي بالصكوك القانونية الدولية الواجبة التطبيق التي تحظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية. وتدين الرابطة بأشد العبارات الممكنة استخدام أي طرف لهذه الأسلحة تحت أي ظرف من الظروف، لأن ذلك يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي. وترحب الرابطة بالتقدم المحرز في إزالة مخزونات الأسلحة الكيميائية بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية لعام ١٩٩٧. وبالنظر إلى جائحة كوفيد-١٩ الحالية وعواقبها المدمرة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية والحياة البشرية، تشدد الرابطة على أهمية الأمن والسلامة البيولوجيين.

ويساور الرابطة قلق عميق إزاء الانتشار غير المشروع للأسلحة التقليدية على الصعيد العالمي. ويعد التنظيم والمراقبة الفعالين للأسلحة التقليدية أمرا هاما لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية المستدامة. وتؤيد الرابطة برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ونتطلع إلى عقد الاجتماع السابع للدول الذي يعقد كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل في عام ٢٠٢١.

وتلاحظ الرابطة نتائج مؤتمر الاستعراض الرابع للدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، الذي عقد في أوسلو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩. وتشيد الرابطة بدور المركز الإقليمي للإجراءات المتعلقة بالألغام التابع للرابطة في تشجيع الجهود الرامية إلى التصدي للمتفجرات من مخلفات الحرب. ونشكر جميع الشركاء والمؤسسات ذات الصلة على إسهاماتهم ودعمهم للمركز.

وتؤكد الرابطة من جديد التزامها ببناء فضاء إلكتروني آمن ومأمون وقادر على الصمود. ويجب على الأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع بدور رئيسي في أمن الفضاء الإلكتروني. وترحب بالجهود والمناقشات المثمرة للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، وفريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي.

مظهرا من مظاهر الجريمة المنظمة عبر الوطنية، فضلا عن الآثار المترتبة على انعدام مراقبة تجارة الأسلحة في شتى مناطق العالم، ستواصل الدول الأعضاء في المنظومة التركيز على منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وإدراج برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي الذي يمكن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها، في التشريعات الوطنية الخاصة لدولنا، وتشجيع تطبيق ضوابط فعالة للحد من تسريب الأسلحة إلى جهات فاعلة غير حكومية أو مستخدمين غير مأذون لهم بالحصول عليها، والذي يرتبط في معظم الحالات ارتباطا وثيقا بالجريمة المنظمة عبر الوطنية.

وندعو إلى تطبيق متوازن وشفاف وموضوعي للصكوك الدولية ذات الصلة في الميدان، بما يتفق تماما مع مبادئ المادة ٥١ من الميثاق. ونكرر التأكيد على أن التشريعات الوطنية ذات الصلة والمساعدة والتعاون الدوليين أمران لا غنى عنهما لنجاح تنفيذ برنامج العمل. وفي الوقت نفسه، ندعو إلى مواصلة الوفاء بالتعهدات والالتزامات المتعلقة بالذخائر بموجب الصكوك الإقليمية والدولية ذات الصلة، مثل برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك الدولي للتعقب.

وتؤكد الدول الأعضاء في منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى من جديد ضرورة المضي قدما في تحقيق هدف نزع السلاح النووي وإقامة عالم مستدام خال من الأسلحة النووية. ونعارض تحسين الأسلحة النووية الموجودة وتطوير أنواع جديدة من هذه الأسلحة، وكلاهما لا يتفق مع التزامات نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ونكرر التأكيد على ضرورة القضاء على دور الأسلحة النووية في المذاهب الاستراتيجية والسياسات الأمنية.

ونحن فخورون بأن نكون طرفا في معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعروفة باسم معاهدة

واقتصادية خطيرة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك فقدان العديد من الأرواح البشرية الثمينة. ونعرب عن تضامننا مع الأسر التي فقدت أحباءها وعن دعمنا لها. وقد أبرزت الأزمة أن الاستجابة للتحديات العالمية الكبرى يجب أن تتم من خلال تعددية الأطراف، على أساس علاقات وتعاون دوليين قويين.

وتأسف الدول الأعضاء في منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى لأن جائحة كوفيد-١٩ تؤثر على تنفيذ جدول أعمال اللجنة الأولى. وبالرغم من التحديات الراهنة، ندعو إلى الالتزام المستمر والتمسك بالولايات التي أخذناها على عاتقنا في إطار آلية نزع السلاح، بما في ذلك العواقب الإنسانية لاستخدام الأسلحة، والنزاعات المسلحة، وغيرها من المسائل التي تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر.

وتؤكد الدول الأعضاء في المنظومة، التي تؤيد المعاهدة الإطارية المتعلقة بالأمن الديمقراطي في أمريكا الوسطى، مجددا إيمانها بأنه يمكن تحقيق السلام والأمن الدوليين من خلال التقيد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ولا سيما بالامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة أو بأي طريقة أخرى لا تتفق مع مقاصد الأمم المتحدة.

ومن المهم أيضا استخدام نهج متعددة الأبعاد لتعزيز الديمقراطية، والمؤسسات، والاحترام الكامل لجميع حقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، نكرر تأكيد التزامنا الطويل الأمد بنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة بشكل عام وكامل، وهو أمر وثيق الصلة في رأينا بصون السلم والأمن والاستقرار الدوليين.

وإذ نستلهم من إنجازاتنا السابقة، تواصل بلداننا العمل من أجل وضع نموذج جديد وفريد وشامل ودائم للأمن الإقليمي. ومع ذلك، نواصل التصدي بمسؤولية لتحديات الأمن العام. ويرتبط العنف ارتباطا وثيقا بوجود الأسواق غير المشروعة، التي تنجم عن مختلف مظاهر الجريمة المنظمة عبر الوطنية، مثل الاتجار بالأسلحة والذخائر ومكوناتها.

وإدراكا للتهديد المستمر الذي تشكله الأسواق غير المشروعة للأسلحة التقليدية وأجزائها ومكوناتها وتكديسها المفرط، بوصفها

مرفقها ٢ إلى المضي قدما دون مزيد من التأخير في عملية التوقيع و/أو التصديق على ذلك الصك الدولي، الذي يكتسي أهمية قصوى بالنسبة لنظام نزع السلاح وعدم الانتشار.

وتشدد الدول الأعضاء في منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى على اعتقادها الراسخ بأن القضاء التام على الأسلحة الكيميائية والبيولوجية يمثل أولوية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وفي ذلك الصدد، تؤكد على أهمية إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، من خلال انضمام جميع الدول إليهما، وعلى أهمية التنفيذ الكامل لأحكام الاتفاقيتين والالتزامات الناشئة عنهما من جانب الدول الأطراف.

وبالنظر إلى العلاقة القائمة بين نزع السلاح والتنمية، والدور الهام للأمن ومكافحة التهديدات الجديدة والتقليدية للسلام، التي تشكل عواقبها خطرا على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلداننا، فإننا نعتقد أن التعامل على نحو ملائم مع تلك الآفات سيساعد على تعزيز الاستقرار والحوكمة.

وقد نتج عن جائحة كوفيد-١٩ تحديات كبيرة على الصعيد العالمي، بما في ذلك تحديات الميزانية. وتلاحظ الدول الأعضاء في المنظومة باستياء الزيادة المطردة في عمليات نقل الأسلحة التقليدية منذ عام ٢٠٠٠ وما نتج عن ذلك من إنفاق عسكري مفرط ضرب رقما قياسيا، بلغ ١,٩ بليون دولار في عام ٢٠١٩. وفي هذا الصدد، ندعو إلى إعادة توجيه الموارد المستخدمة في تأجيج سباق التسلح لتصب في تعزيز جهودنا الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وإيجاد عالم أكثر عدلا وسلاما واستقرارا.

وندعو إلى تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة وناشد الأطراف المتبقية، وكذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مواصلة العمل من أجل حل تلك المسألة بشكل كامل. وتؤكد منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى أن الاتفاق أثبت مرة أخرى أن الحوار والمفاوضات هما السبيل الفعال الوحيد لتسوية المنازعات بين الدول.

تلاتيلولو - وهي أول صك من نوعه لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في العالم. ولهذا السبب، يمكننا أن نشهد على الأثر الإيجابي لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية من أجل إيجاد عالم خال من أسلحة الدمار الشامل والتهديد الذي تشكله هذه الأسلحة أينما وجدت في العالم.

وبالنسبة للدول الأعضاء في منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى، تشكل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في الجهود العالمية الرامية إلى منع انتشار الأسلحة النووية، وتعزيز الاستخدام السلمي لتلك الأسلحة، وتحقيق هدف نزع السلاح النووي. ونؤكد من جديد التزام دولنا بمعاهدة عدم الانتشار والتنفيذ الكامل لركائزها الأساسية الثلاث. كما نؤكد من جديد حق الدول غير القابل للتصرف في إجراء البحوث المتعلقة بالطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها سلميا دون تمييز ووفقا للمادة الأولى والثانية والثالثة والرابعة من معاهدة عدم الانتشار.

وسنعمل بشكل بناء واستباقي من أجل التوصل إلى وثيقة تدعم تلك التعهدات والالتزامات في مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٢١. وفي الوقت نفسه، وباعتبارنا دولا تحترم المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتلتزم بها، نعتقد أن معاهدة حظر الأسلحة النووية ستضيف إلى النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار وتعزيزه، وتقربنا من القضاء على أسلحة الدمار الشامل هذه بطريقة شفافة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها.

ونؤكد من جديد إدانتنا القاطعة لجميع أنواع التجارب النووية، أينما أجريت وأيا كان منفذوها، ونحث جميع الدول على الامتناع عن إجراء جميع أنواع تجارب الأسلحة النووية، التي لا تؤدي إلا إلى تقويض السلام والأمن وحقوق الإنسان، وتعرض حياة الملايين من البشر للخطر. كما أنها تتعارض مع هدف وغرض نظام نزع السلاح وعدم الانتشار والالتزامات والأحكام الواردة في معاهدة عدم الانتشار. ونكرر التأكيد على أهمية وضروية بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في وقت مبكر. وندعو الدول المدرجة في

النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، وذلك خدمة لأغراض عدم الانتشار ونزع السلاح.

أخيراً، نسلط الضوء على العمل الهام الذي قام به مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمساعدة التي قدمها المركز إلى بلدان المنطقة لتنفيذ تدابير لنزع السلاح في مختلف المناطق والجهود التي تبذلها مختلف وكالات نزع السلاح التابعة لمنظومة الأمم المتحدة لتحقيق هذه الغاية.

السيد نيانيد (الكاميرون) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية. وأهنئكم، سيدي، وجميع أعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم وانتخابهم، وأؤكد لكم دعم المجموعة الأفريقية وتعاونها.

تؤيد المجموعة الأفريقية البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا في وقت سابق باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وتود أن تقدم الملاحظات التالية.

تُعقد الدورة الخامسة والسبع، ن للجمعية العامة في السياق الصعب للغاية وغير المسبوق الذي تفرضه علينا جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، في وقت يتآكل فيه نظام نزع السلاح وعدم الانتشار. ويستمر الأمن الدولي في التدهور في الوقت الذي يواجه فيه العالم تحديات هائلة للسلام والأمن، ولا سيما التهديد المتزايد المتمثل في حدوث سباق تسلح جديد.

وفي هذا الصدد، تؤكد المجموعة على الصلاحية المطلقة للدبلوماسية المتعددة الأطراف في التصدي لنزع السلاح وعدم الانتشار والأمن الدولي وفقاً للمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وتؤكد المجموعة أيضاً على أنه لا توجد بدائل لاتباع نهج بناء متعدد الأطراف لمعالجة قضايا نزع السلاح العالمية.

وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، تم فتح باب التوقيع على معاهدة حظر الأسلحة النووية، وهي صك تاريخي. ونظراً لبطء التقدم

لا تزال مسألة الألغام المضادة للأفراد تستوجب اهتمام المجتمع الدولي. وتؤكد منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى على أهمية التعاون في أنشطة إزالة الألغام ومساعدة الضحايا، وتأمل أن تستمر الإنجازات التي تحققت في السنوات الأخيرة. وتدعم المنظومة جميع الجهود الدولية الرامية إلى الحد من المعاناة التي تسببها الذخائر العنقودية واستخدامها ضد السكان المدنيين، وهو ما يشكل انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي الإنساني. كما تنوّه وتشيد باستعداد جميع الدول لاتخاذ تدابير فورية متفق عليها على نحو متعدد الأطراف لمعالجة العواقب الإنسانية للذخائر العنقودية.

وتؤيد تعزيز المعايير الدولية المنطبقة على الدول في مجال المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي وتعزيز الإجراءات والاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز الأمن الإلكتروني ومنع الجريمة الإلكترونية والهجمات الإلكترونية، مع مراعاة أن تهيئة بيئة مفتوحة وأمنة ومستقرة وميسرة وسلمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أمر ضروري للجميع.

ونسلم بقيمة هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح بوصفها هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة وبوظيفتها كهيئة تداولية. ونأسف لحالة الجمود التي تعانيتها الهيئة وعدم قدرتها على عقد دورتها الموضوعية واجتماعاتها التنظيمية لعام ٢٠١٩ في إطار رسمي، ونأمل أن تتمكن الوفود المعنية من حل المسائل ذات الصلة في أقرب وقت ممكن حتى تتمكن الهيئة من عقد دورتها الموضوعية لعام ٢٠٢١ بطريقة مناسبة ومن الوفاء بولايته باعتماد التوصيات الموضوعية المتفق عليها.

وتحث منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح على إبداء الإرادة السياسية اللازمة لضمان بدء عمله الموضوعي دون مزيد من التأخير. وندعو إلى أن يستهدف برنامج عمله تعزيز التقدم في نزع السلاح النووي، بما في ذلك التفاوض على صك عالمي غير مشروط وملزم قانوناً بشأن ضمانات الأمن السلبية، فضلاً عن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وإبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة

بالدور الاستثنائي لمعاهدة عدم الانتشار بوصفها ذات أهمية بالنسبة لعزمنا الجماعي على القضاء على الأسلحة النووية. إن التهديد الذي يشكله استمرار وجود الأسلحة النووية على البشرية فريد من نوعه.

وفي هذا الصدد، تصر المجموعة الأفريقية على تنفيذ جميع التدابير والتعهدات التي التزمت بها الدول الحائزة للأسلحة النووية في سياق المعاهدة، ولا سيما المادة السادسة.

ولا يزال فشل المؤتمر الاستعراضي السابق عالقا في أذهاننا. ولذلك، نأمل أن تكون خيبات الأمل تلك بمثابة تذكير واضح بالحاجة إلى تجديد الالتزام بالهدف العام للمعاهدة. وتؤكد المجموعة الأفريقية من جديد على الدور المحوري الذي تضطلع به المناطق الخالية من الأسلحة النووية في توطيد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومساهمتها في التصدي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار في جميع مناطق العالم.

إن معاهدات بليندابا، وتلاتيلوكو، وراروتونغا وبنكوك، ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، ووضع منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية، كلها تسهم إسهاما كبيرا في تحقيق الهدف العام المتمثل في إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. فهي تعزز السلم والأمن العالميين والإقليميين، وتعزز نظام عدم الانتشار النووي، وتسهم في تحقيق هدف نزع السلاح النووي.

وفي هذا السياق، لا تزال المجموعة الأفريقية ملتزمة بمعاهدة بليندابا، التي احتفلت بالذكرى السنوية العاشرة لإنشائها في العام الماضي، وتؤكد من بين أمور أخرى على مركز أفريقيا كمناطق خالية من الأسلحة النووية، وتوفر درعا لأراضيها، بما في ذلك منع وضع الأجهزة المتفجرة النووية في القارة وحظر تجارب لهذه الأسلحة على كامل مساحة القارة الأفريقية.

وتدعو المجموعة جميع الدول المدعوة لحضور المؤتمر إلى المشاركة بنشاط فيه بحسن نية كخطوة عملية نحو تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، وإرساء أمن عادل ومستدام وغير تمييزي في المنطقة. وتشدد المجموعة على أن قرار عام ١٩٩٥ لا يزال جزءا

والإحباط اللذين يخيمان على أنشطة نزع السلاح النووي منذ سنوات طويلة، فإن المعاهدة تمثل نقطة تحول في السعي لتخليص العالم من الأسلحة النووية.

وتود المجموعة الأفريقية أن تؤكد على أن تلك المعاهدة تعزز الحاجة إلى التزامنا بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتكمل المعاهدة. وفي الوقت الذي ينتظر فيه المجتمع الدولي تحقيق هدف القضاء التام على الأسلحة النووية، تسعى المجموعة الأفريقية إلى اتخاذ تدابير أكثر عمقا ووضوحا سعيا إلى تحقيق هدف نزع السلاح النووي بطريقة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها في إطار زمني واضح.

فالأسلحة النووية ستمثل تهديدا وجوديا خطيرا للبشرية ما دامت الدول الحائزة للأسلحة النووية تمتلك أسلحة الدمار الشامل هذه وتقوم بتحديثها. ولذلك، ترحب المجموعة بالقرار ٣٤/٧٣ وتؤكد على أهميته بوصفه جزءا لا يتجزأ من الجهود المتعددة الأطراف لنزع السلاح.

لقد مر ٧٥ عاما منذ أن شهد العالم أول استخدام للقنابل الذرية في هيروشيما وناغازاكي. ولا يزال الدمار الناجم عن الهجومين لا يتحمل الهيباكوشا فحسب، بل وجميع الشعوب في جميع أنحاء العالم أيضا، فضلا عن البيئة. ولذلك، فقد حان الوقت لنجاهر برفضنا لبطء وتيرة الدول الحائزة للأسلحة النووية فيما يتعلق بتفكيك أسلحتها النووية وافتقارها إلى حسن النية وعدم التزامها.

ورغم الجهود المتضافرة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ولا سيما في أفريقيا، فإن فشل المؤتمر التاسع للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة الذي عقد في عام ٢٠١٥ يتطلب مشاركة إيجابية من الدول الأطراف من أجل التحضير للمؤتمر العاشر لاستعراض المعاهدة، الذي يتزامن مع الذكرى السنوية الخمسين لإبرام المعاهدة.

وفي هذا الصدد، تدعو المجموعة جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار إلى العمل من أجل الحفاظ على مصداقية المعاهدة واستدامتها وتحقيق عالميتها وأهدافها من خلال اعتماد وثيقة ختامية متوازنة وشاملة. كما أن المؤتمر يوفر منبرا لإعادة تأكيد التزامنا

توقف الدول الحائزة للأسلحة النووية عن تحديث أسلحتها النووية ومرافقها ذات الصلة أو تطويرها أو تحسينها أو تمديد صلاحيتها.

وترحب المجموعة الأفريقية أيضا بتصديق زيمبابوي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتؤكد أهمية تحقيق الانضمام العالمي إلى المعاهدة، مع مراعاة المسؤوليات الخاصة للدول الحائزة للأسلحة النووية في هذا الصدد. وتعتقد المجموعة أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تبعث الأمل في الحد من تطوير الأسلحة النووية وانتشارها، مما يسهم في تحقيق هدف نزع السلاح النووي.

وترحب المجموعة بعقد المؤتمر الحادي عشر المعني بتسهيل دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، الذي عقد في نيويورك في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، وتدعم المجتمع الدولي الذي ظل ملتزما بتعزيز المعاهدة. وتدعو المجموعة الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول المدرجة في المرفق ٢ من المعاهدة التي لم تتضمن بعد إلى معاهدة عدم الانتشار ولم توقع أو تصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى أن تفعل ذلك دون مزيد من التأخير.

ولا تزال المجموعة تشعر بقلق عميق إزاء الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها وتصنيعها وحيازتها وتداولها وتكديسها المفرط وانتشارها دون ضوابط.

وترحب المجموعة الأفريقية بالتقدم المحرز في سياق الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في مجال المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية. وستقدم المجموعة الأفريقية مشروع قرارين خضعا لتحديثات تقنية وستسعى إلى الحصول على دعم لهما من جميع الوفود - مشروع القرار A/C.1/75/L.10، المعنون "معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا" ومشروع القرار A/C.1/75/L.11، المعنون "مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا".

السيد بارمان (ترينيداد وتوباغو) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الدول الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاريبية بشأن جميع

أساسيا لا يتجزأ من مجموعة القرارات، فضلا عن كونه الأساس الذي تم التوصل بناء عليه إلى توافق في الآراء بشأن تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى في عام ١٩٩٥.

وتود المجموعة أن تسلط الضوء على صحة تلك التعهدات والالتزامات إلى أن يتم تنفيذها بالكامل. وفي هذا السياق، تعرب المجموعة أيضا عن تأييدها لمشروع القرار A/C.1/75/L.1، المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط"، ومشروع القرار A/C.1/75/L.2، المعنون "خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط".

وتؤكد المجموعة الأفريقية على أهمية الاستخدام السلمي للطاقة النووية والدور المركزي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في مواصلة كفالة التزامات الدول بتنفيذ اتفاقات الضمانات الخاصة بها وفي تقديم وتعزيز المساعدة التقنية والتعاون من خلال تعظيم استخدام العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتشدد المجموعة الأفريقية على الاعتبارات الإنسانية في سياق جميع المداولات بشأن الأسلحة النووية خلال هذه الدورة، وتعرب على وجه الخصوص عن قلقها البالغ إزاء العواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام الأسلحة النووية أو تجريبها إما عن طريق الخطأ أو كعمل متعمد.

وفي هذا السياق، تؤيد المجموعة الأفريقية بقوة جميع الجهود الرامية إلى القضاء التام على الأسلحة النووية وتحريمها، بما في ذلك التنفيذ المتوقع لمعاهدة حظر الأسلحة النووية. كما تهنيئ المجموعة بوتسوانا وليسوتو وناميبيا ونيجيريا على تصديقها مؤخرا على المعاهدة. ونأمل أيضا أن تغتنم الدول الحائزة للأسلحة النووية وتلك المشمولة بما يسمى بالمظلة النووية الفرصة لتوقيع المعاهدة والتصديق عليها سعيا إلى تحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

إن استمرار وجود الأسلحة النووية وحيازتها لا يضمنان الأمن، بل يمثلان تأكيدا لمخاطر استخدامها المحتمل. ويجب أن يكون عالما، بما في ذلك القضاء الخارجي، خاليا من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا السياق، تشدد المجموعة على ضرورة

ومما لا شك فيه أن ظهور جائحة مرض فيروس كورونا العالمية، إلى جانب التهديدات الأمنية السريعة التطور، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، الجريمة المنظمة عبر الوطنية وما يصاحبها من أنشطة عبر الحدود، قد أعاق قدرة منطقتنا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وقد تجلّى هذا التحدي بشكل أكبر مع إعادة مواءمة مواردنا المحدودة الآن لضمان صحة جميع مواطنينا وسلامتهم. وتظهر الأسلحة النارية غير المشروعة في عدد كبير مثير للقلق من جرائم العنف والقتل المرتكبة، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى عواقب اجتماعية واقتصادية ومعاناة لا يمكن تصورها بالنسبة للعديد من الأسر في منطقتنا. فالانتشار المتزايد للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لا يتسبب في وقوع خسائر كبيرة في الأرواح فحسب، بل ويؤثر أيضا على الشباب والضعفاء، الذين كثيرا ما يلحقون الأذى بأنفسهم بأن يصبحوا هم أنفسهم مرتكبي أعمال عنف.

وعلى الرغم من أننا قد وضعنا حلولاً إقليمية لمعالجة تلك المشاكل، فإننا لا نزال ندرك الحاجة إلى التعاون على الصعيد المتعدد الأطراف. وفي هذا الصدد، تؤيد الجماعة الكاريبية تماما هدف معاهدة تجارة الأسلحة والغرض منها. ونعتقد اعتقاداً راسخاً ن معاهدة تجارة الأسلحة تشكل إطاراً أساسياً للتصدي لخطر الاتجار غير المشروع بالأسلحة، ونؤكد أنه لكي تتجح معاهدة تجارة الأسلحة، يجب أن تنفذها جميع الأطراف بحسن نية، بما في ذلك كبار مصنعي الأسلحة التقليدية ومصدريها ومستورديها.

وتواصل الجماعة الكاريبية التشديد على أهمية برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك الدولي للتعقب باعتبارهما عنصرين حاسمين في تعبئة التعاون الدولي للحد من الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. ونرحب بتقرير الأمين العام (A/75/78) عن تلك المسألة والمساعدة المقدمة إلى الدول لكبح ذلك النشاط، الذي يقدم،

بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي. وفي البداية، تؤيد الجماعة الكاريبية البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لإندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

ونود أن نعرب عن خالص تهانينا لكم، سيدي الرئيس، ولأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم وانتخابهم، وأن نؤكد لكم دعم الجماعة الكاريبية الكامل طوال هذه الدورة. كما نود أن نسجل تقديرنا للعمل الذي قام به سلفكم، سعادة السيد ساشا يورنتي سوليس، ممثل بوليفيا، لتوجيه عملنا بفعالية خلال فترة رئاسته للجنة الأولى في دورتها الرابعة والسبعين.

بينما نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء المنظمة، تؤكد الجماعة الكاريبية تقديرها لخطة نزع السلاح التي وضعها الأمين العام، المعنونة "تأمين مستقبلنا المشترك، خطة لنزع السلاح"، وما تضمه من مجالات نزع السلاح ذات الأولوية لإنقاذ البشرية، ونزع السلاح لإنقاذ الأرواح، ونزع السلاح من أجل الأجيال المقبلة. ونؤيد تأييدا كاملا رأي الأمين العام القائل بأن

"تدابير التسلح وتحديد الأسلحة يمكن أن تساعد في ضمان الأمن الوطني والبشري في القرن الحادي والعشرين، ويجب أن تكون جزءاً لا يتجزأ من نظامنا الأمني الجماعي". (تأمين مستقبلنا المشترك، خطة لنزع السلاح، صفحة ٧).

وبالنسبة لنا في الجماعة الكاريبية، يتعلق نزع السلاح بمنع العنف والقضاء عليه، ودعم التنمية المستدامة، والتمسك بقيمة الإنسانية. ونعتقد أنه ثمة علاقة مباشرة بين نزع السلاح والتنمية، ولذلك فإن التزامنا بنزع السلاح يركز على إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وهدف تحقيق التنمية المستدامة.

ولا نزال ندرك المساهمة القيمة التي يمكن أن تقدمها اللجنة لا في تحقيق الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة فحسب، ولكن أيضا في تحقيق الهدف ٥-٢ من أهداف التنمية المستدامة بشأن القضاء على العنف ضد النساء والفتيات.

ويرتبط أيضا باستراتيجيات تحقيق القدرة الاجتماعية على الصمود وأمن المواطنين. ولذلك فإن الجماعة الكاريبية تؤيد تأييدا تاما عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي بشأن وضع القواعد والسلوكيات لتعزيز السلام والأمن على الصعيد العالمي. وفي هذا الصدد، تتطلع الجماعة الكاريبية إلى المشاركة في الدورة الموضوعية المقبلة التي ستعقد في عام ٢٠٢١.

ومما يؤسف له حقا أن المجتمع الدولي يواصل الكفاح من أجل تحقيق هدف القضاء التام على الأسلحة النووية، بعد ٧٥ عاما من تأسيس الأمم المتحدة. فالعواقب الكارثية التي قد تتجم عن استخدام الخيار النووي اليوم شبح قائم يجب على العالم أن يسعى إلى تجنبه بأي ثمن. ولا تزال الجماعة الكاريبية تؤكد أن استخدام الأسلحة النووية والتهديد باستخدامها يشكلان جريمة ضد الإنسانية وانتهاكا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة.

وتحقيقا لهذه الغاية، تفخر الجماعة الكاريبية بأنها جزء من أول منطقة مكتظة بالسكان في العالم تعلن نفسها منطقة خالية من الأسلحة النووية، عملا بمعاهدة تلاتيلولكو، التي أنشأت وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ولذلك نكرر دعوتنا إلى إخلاء جميع مناطق العالم من الأسلحة النووية.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أساسية لصون السلم والأمن الدوليين، وقد نجحت في الحد من عدد الدول الحائزة للأسلحة النووية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المعاهدة تضمن الطابع السلمي البحث للبرامج النووية المدنية، وتوفر ضمانات بذلك. كما أن معاهدة عدم الانتشار ضرورية للحفاظ على بيئة مواتية لنزع السلاح - ومع ذلك لا يزال المجتمع الدولي عاجزا عن إجراء مفاوضات بحسن نية بشأن نزع السلاح النووي بعد ٥٠ عاما من دخولها حيز النفاذ. ولذلك، نواصل تشجيع جميع الدول الأعضاء على الوفاء بتعهداتها بالتقيد بالتزاماتها الهامة المترتبة عليها بموجب معاهدة عدم الانتشار.

في جملة أمور، لمحة عامة عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

ونقدر أيضا إدراج التقرير للمحة عامة عن الممارسات الجيدة والدروس المستفادة والتوصيات المتعلقة بمنع ومكافحة تحويل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها دوليا بصورة غير مشروعة إلى متلقين غير مأذون لهم. ونتطلع إلى عقد اجتماع الدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه في عام ٢٠٢١.

وتلاحظ الجماعة الكاريبية بقلق تزايد خطر جرائم الفضاء الإلكتروني في عصر كوفيد-١٩، نظرا لزيادة الاعتماد على المنصات الرقمية. ووفقا "للخطة الاستراتيجية للجماعة الكاريبية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩: إعادة تحديد دور الجماعة الكاريبية"، تؤثر جرائم الفضاء الإلكتروني سلبا على الأمن الوطني، وتعرقل بشدة التنمية الاجتماعية والاقتصادية لدول الجماعة الكاريبية. وفي هذا الصدد، شرعت الوكالة المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الجريمة والإجراءات الأمنية في وضع استراتيجية لتعزيز القدرة على الصمود في منطقة البحر الكاريبي باستخدام عدد من المسارات، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر التوعية العامة وبناء القدرات المستدامة.

وبالإضافة إلى ذلك، تسعى خطة عمل الجماعة الكاريبية لأمن الفضاء الإلكتروني وجرائم الفضاء الإلكتروني إلى معالجة مواطن الضعف في مجال أمن الفضاء الإلكتروني في كل بلد مشارك في الجماعة الكاريبية ووضع معيار عملي ومنسق للممارسات والنظم والخبرات في مجال أمن الفضاء الإلكتروني. كما تسعى إلى بناء القدرات والبنية التحتية اللازمة لإتاحة إمكانية الكشف عن جرائم الفضاء الإلكتروني والتحقيق فيها وملاحقتها قضائيا في الوقت المناسب واستكشاف الصلات الممكنة بأشكال أخرى من النشاط الإجرامي. ولذلك، لا ينظر إلى تعزيز أمن الفضاء الإلكتروني على أنه استراتيجية لتحقيق القدرة التكنولوجية على الصمود فحسب، بل

بصفتي الوطنية. ستقدم ترينيداد وتوباغو مرة أخرى مشروع القرار المعنون "المرأة، ونزع السلاح، وعدم الانتشار، وتحديد الأسلحة" (A/C.1/75/L.21). ونرحب بتقرير الأمين العام (A/75/133) عن تنفيذ الدول الأعضاء للقرار ٧٣/٤٦ بشأن تلك المبادرة الهامة. كما نحيط علماً بصفة خاصة بالإجراءات المتخذة على الصعيدين الوطني والإقليمي، وكذلك داخل منظومة الأمم المتحدة، لتعزيز مشاركة المرأة في جميع عمليات صنع القرار بشأن المسائل المتصلة بنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة.

ومرة أخرى، نتطلع إلى دعم اللجنة لاعتماد مشروع القرار A/C.1/75/L.21، ونؤكد مجدداً التزامنا بالمساواة بين الجنسين ونزع السلاح وتحديد الأسلحة.

السيدة مولدويسيفا (قيرغيزستان) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلّم باسم الدول الأطراف في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا - جمهورية كازاخستان، وجمهورية طاجيكستان، وتركمانستان، وجمهورية أوزبكستان، وبلدي، جمهورية قيرغيزستان، الذي يتولى حالياً رئاسة المعاهدة.

في البداية، اقترحت أوزبكستان فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا في الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة، المعقودة في عام ١٩٩٣ (انظر A/48/PV.6). ونوقش الاقتراح كذلك في مؤتمر دولي بشأن موضوع "وسط آسيا - منطقة خالية من الأسلحة النووية"، عقد في طشقند في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وبدافع من الرغبة في المساهمة بصورة مجدية في الجهود المنتظمة والمتسقة الرامية إلى تخفيض الأسلحة النووية على الصعيد العالمي، وسعياً لإنجاز الهدف النهائي المتمثل في القضاء على هذه الأسلحة وتحقيق نزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، وقعت دول وسط آسيا على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

وقد تم التوقيع على المعاهدة في مدينة سيميبلاتينسك، حيث تم إغلاق أحد أكبر مواقع التجارب النووية في العالم في عام ١٩٩١.

ويشكل اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في عام ٢٠١٧ من قبل غالبية الدول نقضاً للفكرة القائلة بأن نزع السلاح هو الهدف الذي أهملته الأمم المتحدة. وقد انضمت الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية إلى الدول المتقاربة في التفكير في التفاوض بشأن المعاهدة التاريخية ورحبت باعتمادها. ويسرنا أنه بعد فتح باب التوقيع عليها في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، هناك حتى الآن ٨٤ دولة موقعة و ٤٦ دولة طرفاً فيها. ولا نزال نشعر بالتفاؤل بأن المعاهدة ستدخل حيز النفاذ عاجلاً وليس آجلاً.

إن التزام الجماعة الكاريبية الطويل الأمد بالعمل في بيئة متعددة الأطراف للتصدي للتهديدات التي تشكلها أسلحة الدمار الشامل يؤكد تصديقها على معاهدة عدم الانتشار النووي واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة. ولا نزال نؤكد على أن التقدم الذي أحرزناه على المستوى الإقليمي فيما يتعلق بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل يرتبط ارتباطاً وثيقاً بقدرتنا الاقتصادية على البقاء.

وتقر الجماعة الكاريبية بدعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تعزيز قدراتها من خلال تبادل أفضل الممارسات ونقل التكنولوجيا وتوفير التدريب المتخصص على الاستجابة لحالات الطوارئ للاستخدام المتعمد أو العرضي للعوامل الكيميائية، على التوالي. ونسجل خالص تقديرنا لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على العمل القيم والمجدي الذي اضطلع به في العديد من مجالات نزع السلاح داخل الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

كما تعترف الجماعة الكاريبية بالدور الهام للمجتمع المدني في مجال نزع السلاح والأمن الدولي. ونقدر شراكتنا مع أعضاء المجتمع المدني ولنلتزم بمواصلة تعاوننا معهم من أجل تحقيق هدف نزع السلاح وعدم الانتشار. وقبل أن أختتم بياني، سأقدم بعض الملاحظات

وتعهدت بالامتثال لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية. ونعتبر تلك الأحكام خط الدفاع الأول ضد الإرهاب النووي.

وأخيراً، من بين السمات الابتكارية للمنطقة، هناك أحكام تتفق الأطراف بموجبها على المساعدة في الجهود الرامية إلى إعادة التأهيل البيئي للأراضي الملوثة نتيجة للأنشطة السابقة، المتصلة بتطوير الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة المتفجرة النووية وإنتاجها وتخزينها، ولا سيما مواقع تخزين النفايات الناجمة عن مصانع اليورانيوم ومواقع إجراء التجارب النووية. ولذلك فإن إنشاء ضمانات قوية للسلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي يضع أساساً قوياً للتنمية المستدامة والتعاون والتقدم للبشرية.

وفي ٦ أيار/مايو ٢٠١٤، وقعت الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية - فرنسا والصين وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية - على البروتوكول الملحق بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، الذي قدم ضمانات أمنية سلبية. وكانت هذه هي المرة الأولى التي توقع فيها الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية في آن واحد على بروتوكول لمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية.

وكان ذلك الإنجاز معلماً هاماً لتعزيز الأمن الإقليمي في آسيا الوسطى وإيجاد نظام عالمي لعدم الانتشار النووي. وستتعهد الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، بالتصديق على البروتوكول، بالتزامات ملزمة قانوناً بعدم استخدام الأسلحة النووية ضد الدول الأطراف في المعاهدة أو التهديد باستخدامها. وحتى الآن، صدقت على البروتوكول جمهورية الصين الشعبية، والاتحاد الروسي، والجمهورية الفرنسية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ونعرب عن الأمل في أن تصدق عليه الولايات المتحدة في أقرب وقت ممكن.

وفيما يتعلق بالبروتوكول، نذكر بالفقرة ٥٩ من القرار S-10/2، "الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة"، التي تحت الدول الحائزة للأسلحة النووية على مواصلة الجهود الرامية إلى عقد

ودخلت حيز النفاذ في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٩، ومثلت خطوة هامة نحو تعزيز نظام عدم الانتشار النووي وتعزيز التعاون في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية. كما دلت على النهوض بالتعاون في مجال إعادة التأهيل البيئي واستصلاح الأراضي المتضررة من التلوث الإشعاعي، وهي بالتالي تشكل تدبيراً هاماً لتعزيز السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، عقد أول اجتماع تشاوري للدول الأطراف في المعاهدة في عشق آباد. ونظمت مشاورات أخرى بانتظام في مختلف عواصم دول وسط آسيا. وقد حددت تلك الاجتماعات الأنشطة المشتركة التي يتعين على الدول الأطراف في المنطقة الاضطلاع بها لكفالة الوفاء بالتزاماتها على النحو المبين في المعاهدة ولتطوير التعاون بشأن مسائل نزع السلاح مع الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة والهيئات الدولية. وقد عهد إلى بلدي بالعمل كجهة وديعة للمعاهدة وبروتوكولها على السواء، ويؤدي بلدي هاتين المهمتين بأمانة. كما تقوم فيرغيزستان بدور المنسق للمنطقة لعام ٢٠٢٠.

وفي العام الماضي، سررنا بالإعلان عن الذكرى السنوية العاشرة لدخول معاهدة وسط آسيا حيز النفاذ، وسنواصل الوفاء بولايتهما بحزم. وتتميز المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا بعدد من الخصائص.

أولاً، تضم المنطقة دولة كانت تمتلك في السابق أسلحة نووية. ثانياً، هي أول منطقة خالية من الأسلحة النووية تنشأ في نصف الكرة الشمالي.

ثالثاً، كانت تلك المرة الأولى التي تنشأ فيها منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة تشترك في حدود طويلة مع دولتين تمتلكان الأسلحة النووية. ومن السمات الأخرى المميزة للمعاهدة حقيقة أن الأطراف فيها مطالبة بإبرام اتفاقات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن تنفيذ ضمانات شاملة عملاً بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما كانت الدول الأطراف ملزمة بإضافة بروتوكول إضافي إلى اتفاقات الضمانات الخاصة بها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية،

يساورنا القلق إزاء تدهور البيئة الأمنية واستمرار تآكل النظام الدولي لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. وفي هذا الصدد، ندعو جميع الدول إلى التمسك بالمعايير الدولية، والتنفيذ الكامل لتعهداتها والتزامها باستعادة الحوار والثقة، وتعزيز الشفافية وتدابير بناء الثقة.

وفي الذكرى السنوية الخمسين لدخول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حيز النفاذ، يرحب الاتحاد الأوروبي بالمساهمة الكبيرة التي قدمتها في تحقيق السلام والأمن والاستقرار على المستوى الدولي. وينبغي لنا أن نكثف جهودنا لكفالة نجاح المؤتمر المقبل للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة.

إن معاهدة عدم الانتشار تشكل نجاحا تاريخيا وهي حجر الزاوية في النظام العالمي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار، ويكتسي تنفيذها الكامل أهمية بالغة. ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة جميع الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار وسيواصل تعزيز التنفيذ الشامل والمتوازن والكامل لخطة العمل المتفق عليها في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠. ونشدد على ضرورة تنفيذ جميع التعهدات والالتزامات بموجب معاهدة عدم الانتشار.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بمختلف المبادرات، بما في ذلك "مبادرة استكهولم بشأن نزع السلاح النووي"، ومبادرة "نقاط الانطلاق" المنبثقة عنها، بوصفها إسهاما هاما في التوصل إلى نتيجة مستدامة لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار. وننوه بالاهتمام المتزايد الذي أولي للحد من المخاطر خلال الدورة الحالية لاستعراض معاهدة عدم الانتشار في هذا المحفل وغيره من المحافل.

ويُذكر الاتحاد الأوروبي بأن الدولتين الحائزتين لأكبر ترسانتين نوويتين تتحملان مسؤولية خاصة، وسنواصل تشجيع الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على السعي إلى إجراء مزيد من التخفيضات في ترسانتيهما، بما في ذلك الأسلحة النووية الاستراتيجية وغير الاستراتيجية المنشورة وغير المنشورة، ومواصلة المناقشات بشأن بناء الثقة والشفافية والحد من المخاطر، بما في ذلك التدابير الاستراتيجية وتدابير الحد من

ترتيبات فعالة، حسب الاقتضاء، لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. ونشير أيضا إلى القرار ٥٨/٧٣، "معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا"، الذي اعتمده الجمعية العامة بتوافق الآراء في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، والذي يدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية في الفقرة ٢ إلى اتخاذ تدابير للتصديق المبكر على بروتوكول معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا.

ونتطلع إلى إجراء مناقشة مثمرة خلال هذه الدورة للجنة الأولى بشأن تعزيز الأمن العالمي، وتشجيع المزيد من التعاون، والحفاظ على السلام والازدهار في جميع أنحاء العالم.

وأود أن أشير إلى أن مشروع القرار السنوي المستكمل المعنون "معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا" (A/C.1/75/L.56) سيتم اقتراحه مرة أخرى باسم الدول الأطراف في المعاهدة. ولذلك فإننا ندعو جميع الدول الأعضاء إلى تأييد مشروع القرار. وسيبرهن دعمهم القيم على أهمية النوايا والتطلعات الصادقة لدول وسط آسيا في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والدور الهام لمنطقة وسط آسيا في كفالة السلم والأمن الدوليين.

وختاماً، أود التأكيد أنه بالنسبة لدول وسط آسيا، كان إنشاء المنطقة ضرورة عملية مدفوعة بالحاجة إلى ضمان ألا يعاني شعب منطقتنا مرة أخرى من عواقب سباق التسلح النووي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد غونزالو (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام للاتحاد، وهي: جمهورية مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل للعضوية، البوسنة والهرسك.

والدول الأعضاء فيه تقديرا عاليا دور المعهد وعمله كمؤسسة مستقلة قائمة بذاتها تابعة لآلية نزع السلاح تقدم أبحاثا عالية الجودة ومحايدة وتنفذ مبادرات يمكن أن تساعد في بناء تفاهم مشترك والمضي قدما بعمليات نزع السلاح. ويشدد الاتحاد الأوروبي على ضرورة توفير أساس مالي أكثر استقرارا واستدامة للمعهد، على النحو المقترح في مشروع القرار A/C.1/75/L.37، المعنون "الذكرى السنوية الأربعون لإنشاء معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح"، الذي شاركت في تقديمه فرنسا وألمانيا.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد التزامه الثابت بخطة العمل الشاملة المشتركة ودعمه المستمر لها. ونأسف بشدة لانسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل في عام ٢٠١٨ وما تلا ذلك من إعادة فرض عقوبات أمريكية كان قد تم رفعها سابقا. وندعو جميع البلدان إلى دعم التنفيذ الكامل للاتفاق. ويواصل الاتحاد الأوروبي الوفاء بالتزاماته بموجب خطة العمل، بما في ذلك ما يتعلق برفع العقوبات.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي يشعر بقلق بالغ إزاء استمرار إيران في تكديس اليورانيوم المنخفض التخصيب - الذي يتجاوز حاليا أكثر من عشرة أضعاف الحد الأقصى الذي حددته خطة العمل الشاملة المشتركة - وإزاء حقيقة أن مستوى التخصيب الأقصى يتجاوز الحد الذي حددته الخطة أيضا. كما أننا لا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء استمرار التخصيب في فوردو وتوسيع أنشطة البحث والتطوير في أجهزة الطرد المركزي في إيران.

إن جميع الأنشطة المذكورة هنا لا تتفق مع خطة العمل الشاملة المشتركة ولها آثار خطيرة فيما يخص الانتشار. ولذلك، نحث إيران بقوة على الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات أخرى لا تتسق مع التزاماتها بموجب خطة العمل وعلى العودة إلى التنفيذ الكامل للخطة دون تأخير. كما نؤيد بقوة الجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتوضيح جميع المسائل غير المحسومة.

إن إعادة تأكيد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في عام ٢٠٢٠ على التزامها الإبقاء على برامجها النووية وبرامج القذائف

المخاطر النووية، وأنشطة التحقق، والإبلاغ. وندرح بحوار الاستقرار الاستراتيجي الذي يجري بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة في فيينا وهلسنكي.

وبالنظر إلى انقضاء معاهدة ستارت الجديدة في أوائل شباط/فبراير ٢٠٢١، فإننا ندعو بقوة إلى تمديدتها، فضلا عن إجراء مفاوضات بشأن إبرام اتفاقات متابعة أوسع نطاقا. وفي هذا الصدد، يرحب الاتحاد الأوروبي بالشفافية المتزايدة التي أبدتها بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية فيما يتعلق بمذاهبها والأسلحة النووية التي تمتلكها، ويدعو الدول الأخرى إلى أن تحذروا حذوها. ونشجع الصين على المساهمة بنشاط في تلك العملية.

إن تعزيز الانضمام العالمي إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ودخولها حيز النفاذ يشكل أولوية قصوى بالنسبة للاتحاد الأوروبي. وقد صدقت جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على معاهدة الحظر الشامل وتتعهد بالتزاماتها. ونحث جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد، ولا سيما تلك المدرجة في المرفق ٢، على التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتصديق عليها دون أي شروط مسبقة أو مزيد من التأخير. وفي غضون ذلك، ندعو جميع الدول إلى التقيد بوقف اختياري لتجارب الأسلحة النووية أو أي تفجيرات نووية أخرى والامتناع عن اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يحبط هدف المعاهدة والغرض منها.

لقد أصبح الاتحاد الأوروبي مؤيدا للإجراءات العشرة المنصوص عليها في خطة الأمين العام لنزع السلاح، المعنونة "تأمين مستقبلنا المشترك - خطة لنزع السلاح". وفي هذا السياق، سنكرس الاهتمام لتعزيز عالمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ودخولها حيز النفاذ؛ ودعم أنشطة التحقق من نزع السلاح النووي، بما في ذلك عقد اجتماع لفريق الخبراء الحكوميين للنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي في عام ٢٠٢١؛ وبدء مفاوضات فورية في مؤتمر نزع السلاح بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

في الوقت الذي يحتفل فيه معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بالذكرى السنوية الأربعين لإنشائه، يقدر الاتحاد الأوروبي

عسكري من مجموعة نوفيتشوك، على نحو ما أكدت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على أساس التحليل الذي أجري في مختبرين من مختبراتها المعينة. ويجب على الحكومة الروسية أن تبذل قصارى جهدها للكشف عن ملابسات تلك الجريمة بشفافية تامة. ويجب عدم التغاضي عن الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية ولن يُسمح بذلك.

كما يدعو الاتحاد الأوروبي سلطات الاتحاد الروسي إلى التعاون الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لضمان إجراء تحقيق دولي نزيه وتقديم المسؤولين عن ذلك إلى العدالة. ونكرر تأكيد ثقتنا الكاملة فيما تتمتع به الأمانة الفنية للمنظمة من خبرة تقنية وموضوعية وحيادية واستقلالية. ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى استجابة دولية مشتركة حازمة ويحتفظ بحقه في اتخاذ الإجراءات المناسبة.

إننا نشعر بالجزع إزاء المحاولات المتكررة من جانب بضع دول لتحدي سلطة المنظمات الدولية وسلامتها، مثل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي تقوم بواجباتها في خدمة المجتمع الدولي بطريقة مهنية وموضوعية ومحيدة.

كما يؤكد الاتحاد الأوروبي دعمه القوي لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية وآلية الأمين العام للتحقق من الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية والبيولوجية - وهي الإطار الوحيد القائم الذي ينص على إجراء تحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة البيولوجية، وقد نجح في ذلك في السابق.

لا نزال ملتزمين التزاماً قوياً بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ومن دون استبعاد وجود صك ملزم قانوناً في المستقبل، نعتقد أن التدابير الطوعية تشكل طريقاً عملياً للمضي قدماً في الوقت الراهن. ونشجع بصفة خاصة على مواصلة التعاون الدولي بشأن معايير السلوك المسؤول في الفضاء الخارجي، ونقدر في هذا الصدد تقديم مشروع القرار A/C.1/75/L.66 المعنون "تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي".

التسليارية ومواصلة تطويرها يقوض العمل الدولي الذي يرمي إلى بناء الثقة وإحلال السلام والأمن الدائمين في شبه الجزيرة الكورية. وقد انتهكت عمليات إطلاق القذائف التسليارية المتكررة التي حدثت في وقت سابق من هذا العام قرارات متعددة لمجلس الأمن.

ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتصديق عليها دون إبطاء وعلى العودة إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتناع عن القيام بمزيد من الاستنزافات واتخاذ خطوات ملموسة نحو بناء الثقة والتخلي عن جميع برامجها للأسلحة النووية والقذائف التسليارية بطريقة كاملة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها من أجل تمهيد الطريق لإحلال سلام دائم ونزع السلاح النووي بالوسائل السلمية. وإلى أن يحدث ذلك، سنطبق الجزاءات القائمة بصرامة وندعو جميع الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة إلى أن تفعل الشيء نفسه.

يشكل استمرار عدم امتثال بعض الدول الأعضاء لالتزاماتها الدولية مسألة تثير قلقاً بالغاً لدى الاتحاد الأوروبي. وتتطلب صلاحية وفعالية اتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار الامتثال لتلك الاتفاقات وإنفاذها بالكامل. إن ضمان المساواة وإنهاء الإفلات من العقاب أمران حاسمان للحفاظ على سلامة القواعد الراسخة.

ولا بد من تحديد هوية مرتكبي الهجمات الكيميائية في الجمهورية العربية السورية ومحاسبتهم. ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد أن استخدام الأسلحة الكيميائية يشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي. ونشجع استمرار انتهاك الجمهورية العربية السورية لالتزاماتها بصفقتها دولة طرفاً في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وندين بشدة استخدام القوات الجوية العربية السورية للأسلحة الكيميائية، على نحو ما خلص إلى ذلك التقرير الأول لفريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في ٨ نيسان/أبريل.

ويدين الاتحاد الأوروبي بأشد العبارات الممكنة محاولة اغتيال أليكسي نافالني، الذي تم تسميمه في روسيا بغاز أعصاب كيميائي

إلى الامتثال عن الاستخدام العشوائي للذخائر العنقودية والتقييد الكامل بمبادئ القانون الدولي الإنساني. ونرحب بعملية التشاور الجارية، التي أطلقتها أيرلندا بهدف الإسهام في إعداد إعلان سياسي لمعالجة الضرر الإنساني الناجم عن الاستخدام العشوائي وغير المتناسب للأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي الجهود الرامية إلى إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وتعزيزها، ويشدد على أهمية الامتثال لجميع أحكامها وبروتوكولاتها المرفقة. ونرحب بنتائج اجتماع الأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية لعام ٢٠١٩، ولا سيما التقدم المحرز في إقرار المبادئ التوجيهية الأحد عشر، وبدء فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل لعام ٢٠٢٠. وقبل المؤتمر الاستعراضي السادس للاتفاقية، المقرر عقده في عام ٢٠٢١، سندعم الفريق في توضيح جوانب الإطار المعياري والتشغيلي للتكنولوجيات الناشئة في مجال الأسلحة الفتاكة والنظر فيها وتطويرها.

ونؤكد على ضرورة أن يتخذ البشر القرارات المتعلقة باستخدام القوة المميتة، وأن تكون لهم السيطرة على منظومات الأسلحة الفتاكة التي يستخدمونها، وأن يظلوا خاضعين للمساءلة عن القرارات المتعلقة باستخدام القوة من أجل ضمان الامتثال للقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وندعو جميع الدول الأعضاء، ولا سيما الدول المصدرة الرئيسية للأسلحة، إلى الانضمام لمعاهدة تجارة الأسلحة، التي تمثل الصك الدولي الوحيد من نوعه الملزم قانوناً.

ويقع دعم وتعزيز المساواة بين الجنسين والتمكين الكامل للمرأة في صميم سياسات الاتحاد الأوروبي، داخليا وخارجيا. وفي هذا الصدد، فإن الاتحاد الأوروبي يؤيد الإجراءين ٣٦ و ٣٧، في إطار خطة نزع السلاح التي وضعها الأمين العام. ويصادف هذا العام الذكرى السنوية العشرين لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بشأن المرأة والسلام والأمن، الذي يتيح لنا الفرصة لمواصلة التفكير في كيفية

ويؤيد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء تهيئة فضاء إلكتروني حر ومفتوح ومستقر وآمن، يتم فيه التمسك بحقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون وتطبيقها على شبكة الإنترنت وخارجها. ولا نزال نشعر بالقلق إزاء تزايد النشاط الإلكتروني الخبيث من جانب الجهات الفاعلة من الدول وغير الدول على حد سواء.

إن الاهتمام المتزايد بالأمن الإلكتروني في الأمم المتحدة، بما في ذلك استئناف المناقشات بشأن القضايا الإلكترونية في إطار الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي وفريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي، فرصة للمضي قدما في تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمنع نشوب النزاعات وتحقيق الاستقرار والتعاون وبناء القدرات وضمان السلوك المسؤول للدول في الفضاء الإلكتروني.

ولذلك، فإننا نؤكد على أهمية التركيز في عام ٢٠٢١ على العمل الجاري حاليا في تلك العمليات الهامة. ونرحب ترحيبا حارا بالدعم الأقليمي المتزايد لوضع برنامج عمل بشأن الارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني، مما يتيح سبيلا للعودة إلى توافق الآراء بشأن القضايا الإلكترونية داخل اللجنة الأولى.

ويقف الاتحاد الأوروبي متحدا في تأييده للحظر العالمي المفروض على الأغغام المضادة للأفراد. ونناشد جميع الجهات الفاعلة الامتثال عن إنتاج الأغغام المضادة للأفراد وتخزينها وتداولها ونقلها، وندين بشدة استخدامها في أي مكان وفي أي وقت ومن جانب أي جهة. وقد انضمت جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى اتفاقية حظر الأغغام المضادة للأفراد، ونحث جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية إلى الانضمام دون إبطاء، أو كخطوة مؤقتة الامتثال لقواعد الاتفاقية.

وستحتفل اتفاقية الذخائر العنقودية بالذكرى السنوية العاشرة لإنشائها في المؤتمر الثاني لاستعراضها. ويؤيد الاتحاد الأوروبي الهدف الإنساني الوارد في الاتفاقية، ويدعو جميع الأطراف الفاعلة

تعميم الاعتبارات المتعلقة بنوع الجنس بفعالية في عمل الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح. ١٨/٠٠. وينبغي لجميع الوفود الراغبة في أخذ الكلمة أن تبذل قصارى جهدها لإدراج اسمها في القائمة قبل الموعد النهائي.

وستعقد الجلسة القادمة للجنة بعد ظهر اليوم في تمام الساعة ١٥/٠٠ في قاعة الاجتماعات هذه. وسنواصل المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول أعمال نزع السلاح وما يتصل بها من بنود تتعلق بالأمن الدولي، وأناشد مرة أخرى جميع الوفود الالتزام بالوقت المحدد حتى نتمكن من مواصلة عملنا في الوقت المناسب.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدعو اللجنة الآن إلى الاطلاع على بيان مسجل مسبقاً أدلى به ممثل المكسيك.

عرض بيان مسجل مسبقاً بالفيديو في قاعة الاجتماعات.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لقد استنفدنا الوقت المتاح لهذه الجلسة. وأود أن أذكر الوفود مرة أخرى بأن القائمة المستكملة للمتكلمين في المناقشة العامة ستغلق يوم الاثنين، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر الساعة